

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/SD-WOM/1999/2
19 February 1999
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

النوع الاجتماعي والمواطنة
دور المنظمات غير الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية:
تقييم نقدي (*)

سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية (٢٧)



الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٩

(٠) أعدت هذه الدراسة السيدة زهيرة كمال، باحثة وخبيرة شؤون المرأة والنوع الاجتماعي، مدير عام إدارة تخطيط بصفتها الشخصية وتطوير مشاركة المرأة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في فلسطين. والآراء الواردة تعبر عن وجهة نظر المؤلف، ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

المحتويات

الصفحة

١	مقدمة
٣	أولاً- الإطار النظري للدراسة
٣	ألف- مفهوم المواطنة (Citizenship)
٦	باء- المجتمع المدني
٩	جيم- النوع الاجتماعي (Gender)
١٣	دال- مؤسسات الإدارة العامة ومنها إدارة الحكم (Governance)
١٧	ثانياً- منهجية الدراسة
١٧	ألف- أسلوب الدراسة واختيار العينة من المنظمات غير الحكومية
١٩	باء- أسلوب تحليل النتائج
٢٠	جيم- الصعوبات التي واجهت الدراسة
٢٠	دال- تقسيم المنظمات غير الحكومية في عينة الدراسة جغرافياً وتبعاً لجهة التسجيل والفئة المستهدفة والنشاط ومصادر التمويل
٢٧	ثالثاً- الإطار العملي للمنظمات غير الحكومية
٢٧	ألف- نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية
٣٠	باء- أهداف وبرامج المنظمات غير الحكومية الفلسطينية
٣٢	جيم- مقارنة أنشطة المنظمات غير الحكومية ما قبل وبعد معاهدات السلام والتغير الذي طرأ عليها
٣٤	دال- التنسيق فيما بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية في مجال المواطنة وقضايا النوع الاجتماعي
٣٨	هاء- التنسيق والترابط فيما بين المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المواطنة وقضايا النوع الاجتماعي
٤٠	رابعاً- دور المنظمات غير الحكومية في غرس مفهوم المواطنة
٤١	ألف- دور المنظمات غير الحكومية في زيادة الوعي لأهمية قضايا النوع الاجتماعي
٤٥	باء- دور المنظمات غير الحكومية في ربط مفهوم المواطنة بقضايا النوع الاجتماعي

المحتويات (تابع)

الصفحة

٤٧	جيم - المعوقات التي واجهت المنظمات غير الحكومية في الربط بين قضايا النوع الاجتماعي وغرس المفهوم الايجابي للمواطنة.....
٤٩	خامساً- الخلاصة والاستنتاجات والتوصيات.....
٥٢	المراجع.....
٥٤	المرفق - استمارة بحث أدوار المؤسسات الأهلية في تعزيز مفهوم المواطنة والنوع الاجتماعي قبل وبعد اتفاقية أوسلو.....

قائمة الجداول

٢٠	١- توزيع العينة جغرافياً.....
٢١	٢- توزيع العينة حسب جهة التسجيل.....
٢٢	٣- توزيع العينة حسب تاريخ التأسيس.....
٢٣	٤- توزيع العينة تبعاً لمجالات الأهداف.....
٢٤	٥- توزيع الأهداف حسب سنة التأسيس.....
٢٤	٦- العلاقة بين تاريخ التأسيس والأهداف.....
٢٦	٧- العلاقة ما بين جهات التمويل والتوزيع الجغرافي.....
٢٦	٨- العلاقة بين سنة التأسيس وجهة التمويل لأنشطة المنظمة.....
٣٢	٩- الأنشطة التي تمارسها المنظمات غير الحكومية في فلسطين.....
٣٥	١٠- علاقة المنظمات غير الحكومية مع السلطة.....
٣٥	١١- الهيئات التنظيمية وعدد المنظمات التي يتواجد لديها مثل هذه الهيئات في عينة البحث.....
٤١	١٢- أبرز أنشطة المنظمات غير الحكومية لترسيخ مفهوم المواطنة خلال ١٩٩٨.....
٤٢	١٣- نسبة النساء إلى الرجال في المنظمة حسب مستوى الهيئة.....
٤٣	١٤- نوع النشاط الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية كمؤشر لتعزيز النوع الاجتماعي.....
٤٦	١٥- نوع نشاط المنظمات غير الحكومية في تعزيز النوع الاجتماعي وربطه بالمواطنة.....
٤٨	١٦- المنظمات غير الحكومية والمواطنة قبل اتفاق أوسلو: مؤشرات مختارة.....
٤٨	١٧- المنظمات غير الحكومية والمواطنة بعد اتفاق أوسلو: مؤشرات مختارة.....

مقدمة

تقع هذه الدراسة ضمن برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ بمبادرة من وحدة المرأة والتنمية التابعة لشعبة قضايا التنمية الاجتماعية وسياساتها في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وقد استهدفت الربط بين مفهوم المواطنة والنوع الاجتماعي، وبين دور المنظمات غير الحكومية في غرس وتطوير مفهوم إيجابي للمواطنة وفي ممارسة المواطنة مع مراعاة النوع الاجتماعي، في الضفة الغربية وقطاع غزة، قبل وبعد اتفاقيات السلام. ولقد قامت بإعداد الدراسة، بصفتها الشخصية، الباحثة السيدة زهيرة كمال^(١)، مدير عام إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في فلسطين.

مع تطور مفهوم المجتمع المدني، أصبحت المؤسسات المجتمعية تحتل مكانة هامة في العلاقة ما بين الجمهور والسلطة. ويعتبر وضع فلسطين واحداً من الحالات الهامة والملفتة للنظر في هذا المجال، حيث تشكلت مؤسساتها المجتمعية، من جمعيات خيرية، وشركات غير ربحية، في غياب الدولة، وكأحدى وسائل المقاومة. ولعبت هذه المنظمات دوراً أساسياً في صمود الإنسان الفلسطيني على أرضه، وأخذ دورها يتعاظم ليشمل نواح مختلفة سياسية واجتماعية واقتصادية وبيئية. وامتد ليشمل الجانب الحقوقي والقانوني دفاعاً عن حق الإنسان الفلسطيني في وجوده على أرضه، وفي مواجهة انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني على مختلف مستوياتها.

وخلال السنوات الخمس الأخيرة، أخذ مفهوم النوع الاجتماعي يفرض نفسه على المجتمع الفلسطيني، ويأتي هذا الفرض أحياناً من المنظمات المحلية التي تسعى إلى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، والتي رأت في هذا المفهوم صيغة يمكن من خلالها تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين المرأة والرجل. كما أنه يأتي في أحيان أخرى من قبل الجهات الداعمة الأجنبية تحت مصطلح

(١) أهدت الباحثة السيدة زهيرة كمال هذه الدراسة إلى كل الرجال والنساء الذين آمنوا بأهمية العمل التطوعي وساهموا في إنشاء وتطوير المنظمات غير الحكومية، عسى أن يجدوا فيها ما يفيدهم في مراجعة أهداف هذه المنظمات في ظل التطورات الجارية وبما يتفق مع سعيهم إلى بناء مجتمع مدني يوفر لمواطنيه الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وتقدمت بالشكر إلى كافة المنظمات التي تسلم بأهمية البحوث في تطوير العمل، والتي عبرت عن ذلك من خلال تجاوبها مع الباحثات في الميدان واجابتهن عن أسئلة البحث. وتقدمت بالشكر كذلك إلى الباحثات سهير طه (نابلس)، ومريم اسماعيل (الخليل) وحوور شهابي (القدس) ونائلة عايش زقوت (مديرة مركز شؤون المرأة/غزة) لما بذلته من جهد في تعبئة استمارات البحث؛ وإلى الزميلتين خميس شلبي، وسهير عودة في قسم البحوث في إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة لتعاونهما في مراجعة الدراسة وتقديم مقترحات لتطويرها؛ وإلى الدكتورة فيحاء عبد الهادي التي قامت بالمراجعة اللغوية للدراسة.

كما وجهت الباحثة عظيم الشكر والتقدير إلى السيدة فاطمة سبيتي قاسم، رئيسة وحدة المرأة والتنمية في الإسكوا، للثقة التي منحتها إياها في مهمة إجراء هذه الدراسة الهامة لتطوير دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز مفهوم المواطنة والنوع الاجتماعي لما لذلك من أهمية في بناء مجتمع مدني يحقق العدالة الاجتماعية لكل مواطنيه.

(Gender) أي النوع الاجتماعي كشرط لتقديم الدعم. ولذلك، تعرض هذا المفهوم للانتقاد باعتباره مفهوماً أت من الغرب، كما تعرضت المؤسسات التي تتبناه للانتقاد أيضاً باعتبارها مؤسسات تقبل التدخل الأجنبي في برامجها.

وتكاد تكون التجربة الفلسطينية فريدة في هذا المجال. فقد نشأت المنظمات الأهلية وعملت لفترة طويلة في غياب الدولة وغياب السياسات الرسمية الموجهة للعمل، ومع ذلك توصلت إلى مفاهيم موحدة نسبياً في مجال تعزيز مفهوم المواطنة القائم على أساس الانتماء لفلسطين كوطن، والاعتزاز بالهوية الوطنية رغم كل محاولات الطمس التي قام بها الاحتلال. وكانت المساواة والعدالة الاجتماعية مطلباً أساسياً لعدد كبير جداً من هذه المؤسسات. لذلك كان من الضروري دراستها والتعرف على جوانبها المختلفة وخاصة ما يتعلق منها بمفهوم المواطنة وربطه بالنوع الاجتماعي.

وتتكون هذه الدراسة من خمسة فصول: يتناول الأول مفهوم المواطنة وقضايا النوع الاجتماعي وتعريف المجتمع المدني ومؤسساته من أحزاب ومنظمات غير حكومية وإدارة الحكم (المجالس المحلية والبلدية والقروية). أما الفصل الثاني، فيتناول أسلوب البحث واختيار العينة وتقسيم المنظمات غير الحكومية وتوزيعها جغرافياً وفقاً للفئة والنشاط ومصدر التمويل. كما يتضمن عرضاً للاستبيان الخاص بالدراسة. ويعالج الفصل الثالث نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وأهدافها وبرامجها، ويتضمن مقارنة لأنشطتها قبل وبعد اتفاق أوسلو وعرضاً للتغير الذي طرأ على أهدافها، ولأشكال التنسيق ما بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مجال المواطنة وقضايا النوع الاجتماعي. هذا في حين يستعرض الفصل الرابع نتائج الاستبيان فيما يتعلق بدور المنظمات غير الحكومية في غرس مفهوم المواطنة، وزيادة الوعي بأهمية قضايا النوع الاجتماعي، والعوائق التي واجهت المنظمات غير الحكومية في تحقيق الربط بين قضايا النوع الاجتماعي وغرس المفهوم الصحيح للمواطنة. وأخيراً، يستعرض الفصل الخامس أبرز الاستنتاجات والتوصيات ويتضمن اقتراح منظور جديد لإدارة الحكم (Governance) وللمشاركة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ولتوثيق عرى الترابط بينها بهدف تطبيق مفهوم المواطنة مع مراعاة قضايا النوع الاجتماعي.

أولاً- الإطار النظري للدراسة

تعرض هذه الدراسة إلى عدد من القضايا الجديدة القديمة والتي تتداخل ما بين السياسي والاجتماعي، والتي تناولها الكثير من المفكرين عبر القرون الماضية، وما زال الجدل دائراً حول بعضها كمفهوم المجتمع المدني والمواطنة (citizenship)، في حين أن بعضها الآخر كمفهوم النوع الاجتماعي هو مفهوم حديث ناتج عن تطور النظرة إلى التنمية. فقد أصبحت التنمية أكثر التصاقاً بالناس، فهي تتم بهم ومن أجلهم، كما أصبح قياس أثرها على المرأة، كما هو على الرجل، أمراً ضرورياً وهاماً للتأكد من أن التنمية قد حققت أهدافها. لذلك كان من الضروري تحديد التعريف الذي سيتم اعتماده في هذه الدراسة لهذه المفاهيم من الناحية النظرية، وتقديم وصف مختصر للوضع في فلسطين لكل منها.

ألف- مفهوم المواطنة (Citizenship)^(١)

يرجع أصل استعمال مفهوم المواطنة من ناحية تاريخية إلى الحضارتين اليونانية والرومانية. وكانت المواطنة آنذاك من حق الذكور الأحرار مالكي الأراضي وأبناء الطبقات العليا، بينما استُثني الإناث والأطفال والعبيد من هذا الحق. وحتى سنة ٢١٢، كان لقب مواطن يمنح للأفراد بموجب الأصل لا الانتماء الجغرافي. وقد توسع هذا المفهوم بعد ذلك ليشمل كل الذكور في جميع أقطار الإمبراطورية الرومانية. وقد تراجع مفهوم المواطنة من بداية عصر الإقطاع حتى نهاية العصور الوسطى حيث تحددت حقوق الفرد بموضعه الاجتماعي السياسي في هذا النظام. وقد تمتع المواطنون في ذلك الوقت بحقوق عديدة منها الحق في شغل الوظائف العامة وحق العضوية في الجمعيات والتنظيمات العامة، وحق الانتخاب للمؤسسات الرسمية والإسهام في المجتمع عن طريق الخدمة العسكرية.

وكان لانبعثات القوميات الحديثة وظهور شرائح اجتماعية غير إقطاعية تعمل في التجارة والصناعة ولها قوة ونفوذ اجتماعي، وظهور فكرة الأمة ذات السيادة ووجود حقوق أساسية للفرد العضو في هذه الأمة مقابل الواجبات التي يقدمها، دور في تطوير مفهوم المواطنة. ويعتبر إعلان استقلال الولايات المتحدة عام ١٧٧٦، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر عن قيادة الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، من نقاط التحول الهامة في تاريخ مفهوم المواطنة لما نص عليه الاعلانان من حقوق سياسية ومدنية يتضمنها المفهوم المعاصر للمواطنة.

(٢) نبيل صالح، "ما هي المواطنة"، سلسلة مبادئ الديمقراطية، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام

١- حقوق المواطن الأساسية

تتضمن الحقوق الأساسية للمواطن ثلاثة مجالات هي: الحقوق المدنية والحقوق السياسية والحقوق الاجتماعية، ويعبر عنها في دساتير الدول المختلفة^(٣)، وتطبقها سلطة قضائية محايدة^(٤).

أما الحقوق المدنية، فتعني حق كل مواطن في المساواة أمام القانون دون تمييز وحقه في الحصول على العدالة القانونية من الدولة، والاعتراف بحرية الفرد ما لم تتعارض مع القانون ومع حرية الآخرين، كحرية الرأي والتعبير وحرية التفكير والاعتقاد والملكية الخاصة. كما تعني الحق في الحياة وحق الإنسان على جسده، وحق التعاقد. ويعتبر روسو أن العدالة هي الأساس في إنسانية الإنسان حيث يقول "لن نصبح بشرا إلا إذا كنا مواطنين وبدون العدالة يفقد الناس إنسانيتهم"^(٥).

ونعني بالحقوق السياسية حق الاقتراع ويتضمن انتخاب السلطة التشريعية والسلطات المحلية والبلديات، والترشيح، وحق تشكيل الروابط والمؤسسات كالجمعيات والأحزاب والعضوية فيها، ومحاولة التأثير في القرار السياسي وشكل اتخاذه، وإمكانية تداول السلطة والرقابة عليها.

أما الحقوق الاجتماعية فتتضمن الحق في حد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الحماية الاجتماعية، والمشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والتراث الاجتماعي. وتتضمن هذه الحقوق الحق في التعليم والصحة والعمل وعدم التمييز ضد المرأة. كما تتضمن الحقوق الأساسية للطفل وكبار السن وتوفير الحماية لهم.

٢- الواجبات الأساسية للمواطن

يقابل الحقوق التي يتمتع بها المواطن في الدولة والتي نص عليها الدستور مجموعة من الواجبات يتحدد بعضها في الدستور، ويلتزم بها الفرد طوعا ضمن التزام أخلاقي تتحقق فيه مصلحة الفرد والدولة معا. ومن الواجبات التي ينص عليها القانون:

(٣) تختلف هذه الحقوق من دولة إلى أخرى تبعا لثقافة المجتمع وتقاليد وعاداته، ومدى ديمقراطية الدولة واعتماد مبدأ المشاركة في الحكم وتداول السلطة كأحد المسائل الأساسية في الدستور والمحرمة من قبل الدولة والمؤسسات المجتمعية والأفراد.

(٤) يصبح الدستور والقوانين المنبثقة عنه مرجعية السلطة القضائية في إصدار الأحكام للقضايا المختلف عليها، ولذلك يطلق عليه حكم القانون.

(٥) عزمي بشارة، "مساهمة في نقد المجتمع المدني"، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ١٩٩٦،

(أ) دفع الضرائب وذلك للإسهام في الدعم الاقتصادي للدولة لتقوم بتقديم الخدمات للمواطنين، وإقامة المنشآت؛

(ب) الالتزام بالقوانين التي تسن بطريقة شرعية باعتبار ذلك عاملاً أساسياً في ضمان المساواة والعدالة الاجتماعية، وضمان الأمن والنظام؛

(ج) الخدمة العسكرية لدى الدعوة إلى التجنيد، وذلك للإسهام في الدفاع عن الدولة ومواطنيها. مع ضرورة الأخذ في الاعتبار تربية الجنود على أسس المساواة والتخلي عن الانتماءات الطائفية والحزبية والعائلية مقابل الولاء والانتماء إلى الوطن والمجتمع^(٦).

٣- المواطنة في فلسطين

حرم الشعب الفلسطيني لقرون عدة من التمتع بحقه في المواطنة الصحيحة، وذلك بسبب الاحتلال المتكرر للأراضي الفلسطينية والذي كان أشده وطأة الاحتلال الإسرائيلي الذي شرد مئات الآلاف ليقم دولته على أكثر من ثلثي الأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨، واحتل ما تبقى من هذه الأراضي عام ١٩٦٧ وشرد آلاف أخرى، متبعاً منهجاً يلحق الشعب الفلسطيني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً بإسرائيل. ومن أجل تثبيت حقه في المواطنة وما يتضمنه ذلك من حقه في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه، قدم الشعب الفلسطيني آلاف الشهداء واعتقل وجرح عشرات الآلاف من أبنائه، كما شردوا.

ومنذ تطبيق اتفاق أوسلو والانسحاب الإسرائيلي من بعض الأراضي الفلسطينية وفق ما عرف بترتيبات المرحلة الانتقالية وإعادة الانتشار، تسلمت السلطة الفلسطينية صلاحيات على كامل الأرض الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ في مجالات محددة كال التعليم والصحة. واقتصرت صلاحياتها في مجال الأرض والمياه والطاقة على أجزاء من الأرض الفلسطينية هي تلك التي عرفت بمنطقة (أ)، في حين بقيت موضوعات الأمن والحدود والاستيطان والقدس مؤجلة لمفاوضات الوضع النهائي.

وبناء على اتفاق أوسلو، أجريت الانتخابات للمجلس التشريعي والرئيس لأول مرة في فلسطين في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وذلك وفقاً لقانون انتخاب الرئيس وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني. وقد ضمن هذا القانون حق الأفراد ذكوراً وإناثاً في الاقتراع، تصويماً وترشيحاً. وقد ترشح لهذا المجلس ما مجموعه ٦٨٠ شخصاً لـ ٨٨ مقعداً، وكان من بين المرشحين ٢٨ امرأة

(٦) نبيل صالح، "ما هي المواطنة"، سلسلة مبادئ الديمقراطية، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام

الله، ١٩٩٤، ص ١٩ .

نجحت منهن ٥ نساء يشكلن نسبة ٥,٧ في المائة من أعضاء المجلس. كما ترشحت السيدة سميحة خليل لمنصب الرئيس وحازت على نسبة ١١,٣ في المائة من الأصوات. وكانت نسبة النساء المسجلات للانتخابات حوالي ٤٩ في المائة من إجمالي الناخبين المسجلين، وقد انخفضت هذه النسبة عند الانتخاب حيث بلغت نسبة الناخبات ٤٢ في المائة من مجموع المقترعين^(٧).

ويعتبر إعلان الاستقلال الصادر عن منظمة التحرير الفلسطينية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، والذي يتبنى مبدأ المساواة وعدم التمييز القائم على أساس العرق أو الدين أو الجنس، بمثابة المرتكز الأساسي للسياسات التي تتبناها الدولة الفلسطينية. أما بالنسبة للقوانين، فلم يتم بعد اعتماد القانون الأساسي الفلسطيني رغم إقراره بالقراءة الثالثة من قبل المجلس التشريعي. كذلك الأمر بالنسبة للقوانين الأخرى، باستثناء ثلاثة قوانين تم إقرارها هي قانون انتخابات المجلس التشريعي ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وقانون انتخابات المجالس البلدية والمحلية، وقانون الخدمة المدنية. وما زالت القوانين الأخرى قيد النقاش أو بانتظار اعتمادها من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية وتوقيع الرئيس عليها.

ويتطلع الشعب الفلسطيني إلى مفاوضات المرحلة النهائية باعتبارها نافذة الأمل لتحقيق طموحاته في ممارسة حقه في تقرير مصيره على أرضه، وعودة اللاجئين، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وذلك كمدخل أساسي لممارسة حقوقه المدنية والسياسية والاجتماعية.

باء- المجتمع المدني

تطور مفهوم المجتمع المدني بتطور مفهوم المواطنة، وعليه تعددت آراء المفكرين حول تعريف المجتمع المدني باختلاف الزمان والمكان. ويمكن القول بأن مجموع هذه الآراء قد تعرضت لدى تعريف المجتمع المدني إلى مجموعة العلاقات المنظمة للمجتمع، سواء بالنسبة للعلاقة ما بين المواطنين أو لعلاقة المواطن مع الدولة. ويعتبر عزمي بشار أن المجتمع المدني هو نتاج الديمقراطية وليس قاعدتها، وأنه تعاقد بين مواطنين أحرار، وأن الدولة هي نتاج لهذا التعاقد، وأن دور المنظمات غير الحكومية في الدولة هو الصراع (التفاوض) مع الحكومة من أجل الديمقراطية وليس الاستقلال عن الحكومة^(٨).

(٧) توثيق الانتخابات الفلسطينية لعام ١٩٩٦ من منظور نسوي/نتائج انتخابات الرئيس والمجلس، مركز القدس للنساء، تموز/يوليو ١٩٩٦.

(٨) عزمي بشار، "مساهمة في نقد المجتمع المدني"، سلسلة دراسات وأبحاث، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ١٩٩٦، ص ٨٤ و ٤٩.

وفي فلسطين، ومثلها مثل باقي الدول العربية ودول العالم الثالث التي طالما تطلعت إلى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، يعني مفهوم المجتمع المدني تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، والحد من هيمنة الدولة وسيطرتها على شؤون المجتمع، والفصل بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع. فالمجتمع المدني هو المجتمع الذي يتمتع فيه المواطنون بحقوقهم في اختيار ممثليهم عن طريق الاقتراع، ويشكلون بالتالي مصدر شرعية الدولة ويقدرّون على مراقبتها وعزلها عن طريق الانتخابات الدورية. وهو المجتمع القادر على تطوير مؤسسات تحترم القانون وملكية الأفراد وتعافدهم، والمجتمع يسمح بحرية الرأي وبالتعددية الفكرية وحرية تشكيل الأحزاب السياسية والمؤسسات الاجتماعية والانتظام بها^(٩).

١ - مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين

تعتبر فلسطين من المجتمعات التي نشأت فيها مؤسسات المجتمع المدني قبل نشوء الدولة. ويمتاز المجتمع الفلسطيني بتعدد المنظمات الأهلية العاملة فيه وبتنوع عمل هذه المنظمات. فمنها ما يقوم بتقديم الخدمات وأخرى تقوم بالدراسات والبحوث وقسم آخر يقوم بالتوعية والتعبئة المجتمعية. وقد قدر البنك الدولي عدد المنظمات غير الحكومية في فلسطين بـ ١٢٠٠ منظمة محلية، و ٢٠٠ منظمة أجنبية. وينضوي ٤٠٠ من المنظمات المحلية تحت الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، وحوالي ٨٠ إلى شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، في حين توجد عدة مئات أخرى تنظم عضويتها في ثلاثة اتحادات جديدة للمنظمات غير الحكومية تشكلت خلال السنوات الأخيرة، هي مجلس اتحاد المنظمات غير الحكومية، والاتحاد العام الفلسطيني للمنظمات غير الحكومية، والهيئة الوطنية الفلسطينية للمنظمات غير الحكومية. هذا عدا عن أشكال التنسيق على مستوى القطاع الواحد كقطاع المعوقين والمسنين وقطاع التعليم والصحة وغير ذلك.

وإضافة إلى هذه المؤسسات، يوجد ثمانية أحزاب سياسية رئيسية تعمل داخل الوطن وخارجه هي حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وحزب الشعب، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، وجبهة النضال الشعبي، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وجبهة التحرير العربية والحركة الإسلامية (حماس) التي تضم أكثر من حزب إسلامي^(١٠). وعلى الرغم من الاختلاف بين التوجهات السياسية لهذه التنظيمات والصراع الذي برز في أكثر من مرة بينها حول القضايا السياسية (البرنامج المرحلي، واتفاق عمان، والمفاوضات المباشرة مع إسرائيل، واتفاق أوسلو، ثم اتفاق واي بلانتيشن)، إلا أنها حافظت وباستمرار على حد أدنى من

(٩) المصدر السابق ص ١٦ و ١٧.

(١٠) هناك أكثر من حزب إسلامي يعمل في المناطق المحتلة ومن هذه الأحزاب حركة حماس التي انبثقت عن حركة الإخوان المسلمين ونشطت خلال الانتفاضة، والتي تضم أيضا الجهاد الإسلامي، وحزب التحرير، والدعوة وأصول الدين، وحزب الخلاص.

علاقات التنسيق فيما بينها ضمن سقف وطني يتمثل في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وقد كانت وباستمرار تلجأ لاستخدام أسلوب الحوار الديمقراطي كأسلوب فعال لحل المشاكل فيما بينها. وقد ساعد ذلك في ضمان حياد البنى التقليدية للمجتمع في الصراع الوطني ضد الاحتلال.

وتعتبر قدرة الشعب الفلسطيني على التنظيم الطوعي والاتحادي وضمن ظروف قمعية ورغم تقييد حرية التجمع والانتظام وحركة الأفراد، تجربة متميزة. وقد لا تقتصر ميزة التجربة الفلسطينية على هذا الجانب فقط وإنما تتعداه إلى طبيعة العلاقة بين المنظمات الأهلية والدولة. فقد كانت هذه العلاقة ذات طبيعة عدائية تنصف بالانفصال التام عن الدولة، ويرجع ذلك إلى أن الدولة خلال الفترة الماضية هي دولة محتلة وذات طبيعة استعمارية. وعلى أثر توقيع اتفاق أوسلو وتسلم السلطة الفلسطينية للمصالحات التي نقلت لها، أخذ بالتبلور نوع جديد من العلاقة بين المنظمات الأهلية والسلطة الفلسطينية.

وعلى الرغم من مضي ثلاث سنوات على تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، لا تزال المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في مرحلة تقييم لبرامج عملها، وإجراء التعديلات المطلوبة على أهدافها وبرامجها وهيكلها التنظيمية بما يتناسب والأوضاع الجديدة وما تفرضه من مهام، وبما يمكنها من الاستمرارية، والانتقال بدورها إلى مرحلة أعلى من التنظيم تتناسب ومهامها الجديدة. وتستفيد تلك المنظمات الأهلية من المساعدات الدولية المقدمة لفلسطين بغرض بناء المؤسسات في هذه المرحلة ووضع الاستراتيجيات الجديدة. وتساهم مؤسسة التعاون وغيرها من المؤسسات الدولية في مساعدة هذه المنظمات على عملية الانتقال هذه. وضمن ما تبخه هذه المنظمات طبيعة علاقتها مع السلطة الفلسطينية وكيفية تنظيم هذه العلاقة معها.

٢- التنسيق والتعاون بين المنظمات غير الحكومية ومؤسسات السلطة الوطنية

بناءً على ما سبق قامت مجموعة من المنظمات غير الحكومية بعقد اجتماع لها في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، نتج عنه موقفاً أولياً يحدد المبادئ والسياسات التي تنظم علاقة هذه المنظمات مع السلطة، وهي علاقة تستند إلى مدى تطبيق السلطة لقيم العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وإلى احترام القوانين والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. وألحقت هذا الموقف بتشكيل إطار مؤسسي له رسالة وأهداف واضحة، عُرف بشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، ويعتبر الإطار الأول من نوعه في تاريخ المنظمات الأهلية الفلسطينية. وبالمقابل شكلت السلطة الوطنية مؤسسة عُرفت بالهيئة الوطنية للمؤسسات غير الحكومية وينطوي تحتها عدد مماثل من المنظمات التي وجدت أن طبيعة المرحلة تفرض التعاون وبدون قيود مع مؤسسات السلطة. كما تأسس في عدد من الوزارات إدارات ودوائر تعنى بالمنظمات غير الحكومية وتقيم معها علاقات على قدم المساواة.

وتتجه معظم المنظمات غير الحكومية الفلسطينية إلى بلورة علاقة إيجابية مع السلطة الوطنية الفلسطينية قوامها ما يلي:

(أ) الاستناد إلى القوانين والتشريعات التي سيتم اعتمادها من قبل السلطة الفلسطينية. ويعتبر قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية الفلسطينية الذي اعتمد بالقراءة الثالثة هو أساس الحوار مع السلطة الوطنية. وقد قامت شبكة المنظمات الأهلية وبمشاركة واسعة من المنظمات الأهلية الفلسطينية بتحديد موقف واضح من القانون المقترح يستند إلى مجموعة من المبادئ أهمها: الحق في تشكيل المنظمات والمؤسسات، وحق الأفراد في عضوية هذه المؤسسات، والاعتراف بالأدوار المختلفة للمنظمات الأهلية والمنظمات الدولية غير الحكومية، وأهمية المساءلة والشفافية في عمل المنظمات؛

(ب) التعاون المهني المبني على مبدأ الشراكة الإنمائية الكاملة بين السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة وبين المنظمات الأهلية من جهة أخرى وما يتضمنه ذلك من المشاركة في تحديد الأهداف والاحتياجات والأولويات الإنمائية والمجتمعية إلى جانب السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن ثم المشاركة في تنفيذ البرامج المختلفة ومتابعتها وتقييمها. مع التأكيد على أن تبادل المعلومات والخبرات والتجارب والمصادر والدعم التقني ما بين المنظمات الأهلية والسلطة الفلسطينية هو عامل هام في إحداث التنمية المتواصلة.

جيم- النوع الاجتماعي (Gender)

النوع الاجتماعي مفهوم جديد ولكن واسع الاستخدام في العلوم الاجتماعية، ويتطور معناه بتطور المفاهيم والقيم والمعتقدات الاجتماعية، وما ينشأ عنها من علاقات اجتماعية بين المرأة والرجل. وتتجلى هذه العلاقات اجتماعيا في شكل أدوار يقوم بها كل من الرجال والنساء في المجتمع. وحيث أن العلاقات الاجتماعية ترتبط بالثقافة السائدة في مجتمع ما وتتغير بتغير الزمان والمكان، فإن الأدوار الاجتماعية (Gender roles) للرجال والنساء تتغير كذلك بتغير الزمان والمكان.

وبناء على ما سبق، فإن مفهوم كل من الذكورة والأنوثة هو مفهوم اجتماعي أيضا يرتبط بالثقافة السائدة والأدوار المحددة لكل من المرأة والرجل، ويعبر عن الموصفات التي يحددها المجتمع لكل منهما. وعليه فقد ارتبطت بعض الصفات بالأنوثة كالجاذبية، والعاطفية، والحنان، والسلاسة والمرونة، وعدم القدرة على تحمل المسؤولية وما إلى ذلك. في حين ارتبط مفهوم الذكورة بالشجاعة والحسم، والمبادرة، والمغامرة، وتحمل المسؤولية وما إلى ذلك. ويتم اجتماعيا قبول هذه الصفات وتظهرها. وتتعلم المرأة الأدوار المطلوبة منها منذ طفولتها من خلال تعزيز سلوكيات متعددة ذات دلالات ثقافية مرغوبة ومقبولة في ذلك المجتمع. كذلك الأمر بالنسبة للفتيان الذين تجري تنشئتهم

لأداء هذه الأدوار. وبالتالي يُتوقع من كل من الجنسين أن يتصرف بناء عليها، ومع مرور الزمن تصبح أمرا واقعا، ويصبح من مصلحة المستفيد الإبقاء عليها.

١- فجوة النوع الاجتماعي

أدت عملية التمييز الاجتماعي بين أدوار الرجل والمرأة في المجتمع إلى تمييز اجتماعي بينهما في الحقوق والواجبات والمكانة والسلطة الاجتماعية، كما حرمت النساء من الحصول على المساواة في الفرص مع الرجال داخل مجتمعاتهن. وأدى هذا التمييز بين الرجال والنساء والمستند إلى أدوار النوع الاجتماعي إلى وجود فوارق بين الجنسين في التعليم والصحة والعمل، والحصول على الموارد، والحقوق والواجبات، ويعرف هذا الفرق بفجوة في النوع الاجتماعي. وانعكست فجوة النوع الاجتماعي نفسها على التنمية، حيث لم تؤخذ المرأة في الاعتبار عند وضع خطط التنمية لا مشاركة في العملية الإنمائية، ولا كمستفيدة من منجزاتها بشكل كامل. كما لم تتعرض خطط التنمية إلى إبراز المعوقات والظروف المعيشية التي تحول دون مشاركة المرأة في عملية التنمية. علما بأن هذه الظروف ليست محايدة من حيث النوع الاجتماعي والطبقة الاجتماعية (Gender neutral).

٢- التخطيط للنوع الاجتماعي

ينطوي التخطيط للنوع الاجتماعي على ما يلي:

- (أ) دراسة وتحليل العلاقات بين المرأة والرجل والأدوار المحددة اجتماعيا لكل منهما، وأخذها في الاعتبار لدى وضع الخطط والبرامج والمشروعات؛
 - (ب) تحديد فجوات النوع الاجتماعي وإبراز كيفية ارتباط هذه الفجوات ببعضها البعض في الميادين المختلفة؛
 - (ج) التعرف على فجوات النوع الاجتماعي الرئيسية كأساس لرسم سياسات إنمائية تتبناها جميع الأطراف المشاركة في عملية التنمية؛
 - (د) إبراز حقيقة أن الفرص والمعوقات والظروف المعيشية ليست محايدة من حيث النوع الاجتماعي والطبقة الاجتماعية.
- ويمكن أن تتم عملية دمج النوع الاجتماعي (Gender mainstreaming) في خطط وبرامج ومشروعات التنمية بكافة أنواعها ومراحلها من خلال مدخلين أساسيين هما:

(١) تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وحصولها على المزيد من الموارد، وبالتالي تحسين إنتاجيتها، وذلك بالاعتماد على القوانين السائدة دون تغيير في أسس العملية الإنمائية؛

(٢) التركيز في قضايا النوع الاجتماعي على زيادة مشاركة المرأة وتمكينها، بهدف تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وإدماج المرأة في العملية التنموية.

٣- مؤشرات النوع الاجتماعي في فلسطين^(١١)

(أ) بلغ عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ٦٣١ ٨٩٠ ٢ نسمة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ونسبة الذكور إلى الإناث هي ١٠٠: ١٠٣؛

(ب) ٤٧ في المائة من السكان هم دون سن ١٥ عاماً؛

(ج) نسبة الطلبة الذكور إلى الإناث في المرحلة الأساسية هي ٥١،٤٨: ٤٨،٥٢؛

(د) تبلغ نسبة الأمية للسكان الفلسطينيين ضمن فئة العمر عشر سنوات وما فوق ١١،٦ في المائة، وتبلغ ٦،٧ في المائة للذكور، و١٦،٧ في المائة للإناث. وتختلف نسبتها تبعاً للجنس والعمر حيث ترتفع بين الذكور والإناث فوق سن ٥٥ عاماً، وتتنخفض في الأعمار دون ٣٤ عاماً. وتظهر الفجوة بين الذكور والإناث بشكل ملحوظ في هذا المجال فوق سن ٣٥ عاماً؛

(هـ) تتقارب نسبة التعليم بين الذكور والإناث وللأعمار دون ٣٤ عاماً في مراحل التعليم الأساسية والثانوية، وتظهر الفجوة بين الإناث والذكور في التعليم المتوسط والعالي سواء فيما يتعلق بعدد الملحقين والملتحقات به ومجالات التعليم؛

(و) بلغ معدل الخصوبة الكلي ٦،٠٤ لعام ١٩٩٧؛

(ز) متوسط العمر المتوقع عند الولادة كان ٦٩،٦٧ سنة للذكور، و٧٣ سنة للإناث في عام ١٩٩٧؛

(١١) استخرجت كافة البيانات المشار إليها كمؤشرات للنوع الاجتماعي من إصدارات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، إحصاءات المرأة والرجل.

(ح) بلغ معدل وفيات الرضع لنفس العام ٢٤,٢، وتزداد نسبة وفيات المواليد الإناث ما بعد الولادة بنسبة ٢٠ في المائة مقارنة بوفيات المواليد الذكور؛

(ط) تراوح معدل وفيات الأمهات بين ٧٠ و ٨٠ لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان؛

(ي) بلغ معدل شيوع وسائل منع الحمل في الضفة الغربية وقطاع غزة ٦٥,٧ في المائة في عام ١٩٩٦؛

(ك) تبلغ نسبة الفواصل الزمنية بين الولادات التي تقل عن ١٨ شهرا ٧٠ في المائة في الضفة الغربية و ٦٩,٧ في المائة في قطاع غزة؛

(ل) شاعت ظاهرة الزواج المبكر، فالعمر الوسيط للزواج عند الإناث ١٨ سنة وللذكور ٢٣ سنة، كما أن ٣٧ في المائة من الإناث يتزوجن قبل بلوغ ١٧ سنة؛

(م) تشهد الفترة الحالية ارتفاعا في سن الزواج حيث بلغت نسبة الإناث ما بين ٢٢-٢٤ سنة اللواتي تزوجن قبل بلوغ ١٨ سنة ٢٩,١ في المائة مقابل ٢,٢ في المائة للذكور. في حين بلغت نسبة المتزوجات قبل سن ١٨ للفئة ما بين ٥٠-٥٤ سنة ٣٩,٨ في المائة للإناث و ٧,٥ في المائة للذكور؛

(ن) شاعت ظاهرة الزواج بين الأقارب حيث أن ثلثي حالات الزواج تمت ما بين أقارب من الدرجة الأولى أو من أفراد الحمولة؛

(س) بلغت نسبة البطالة من مجموع القوى العاملة (١٥ سنة فأكثر) ١٧,٥ في المائة وهي للذكور ١٧,١ في المائة والإناث ٢٠,٢ في المائة. هذا وتصنف نسبة عالية من النساء العاطلات عن العمل كربات بيوت؛

(ع) بلغت نسبة العاملين إلى السكان (عشر سنوات فما فوق) من الذكور ١٥,٥ في المائة للذكور ومن الإناث ٦,٢ في المائة؛

(ف) كان توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي والجنس على النحو التالي:

(ص) بلغت نسبة الأطفال العاملين في عمر ١٠-١٤ سنة ١,٧ في المائة للذكور و ٠,١٤ في المائة للإناث و ٠,٩٦ في المائة للمجموع؛

توزيع العاملين عام ١٩٩٧
(بالنسبة المئوية)

الخدمات	الصناعة	الزراعة	
٧٤,٧	١٥,٦	٩,٧	ذكور
٧٣,٦	١٤,٧	١١,٧	إناث
٧٤,٦	١٥,٥	٩,٩	المجموع

(ق) بلغ حجم الانتشار الكلي للفقر بين الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي ٢٣ في المائة، وعند استثناء القدس الشرقية ترتفع هذه النسبة لتصبح ٢٥ في المائة لعام ١٩٩٧؛

(ر) تشكل الأسر الفلسطينية التي تترأسها إناث حوالي ٧ في المائة. وتبلغ نسبة الفقر في صفوفها ٣٠ في المائة، في حين بلغت نسبة الأسر الفقيرة التي يرأسها ذكور ٢٢ في المائة؛

(ش) أكثر من نصف متلقي المساعدات هم من ربات البيوت، حيث بلغت نسبتهن ٥٢,٢ في المائة من مجموع متلقي المساعدات بين أسر الضفة الغربية وقطاع غزة.

دال - مؤسسات الإدارة العامة ومنها إدارة الحكم (Governance)

تكون الأمة حرة عندما تحكم ذاتها، ويكون ذلك عن طريق الدولة. وقد تطور مفهوم الدولة ومهامها بتطور مفهوم المواطنة الناتج عن انبعاث القوميات الحديثة وظهور فكرة الأمة ذات السيادة وما صاحب ذلك من حقوق أساسية للفرد العضو في هذه الأمة مقابل الواجبات التي يقدمها. وأصبح مطلوباً من الدولة أن تلبي حاجات المواطنين، وأن تنظم اقتصادها ضد الإفقار، وأن تنظم العلاقات بين المواطنين عن طريق القانون وأن تضمن تطبيقه عن طريق القضاء، وأن تحفظ النظام والأمن العام عن طريق الشرطة. ومن أجل تطبيق العدالة وتحقيق نزاهة القضاء، لا بد لها من فصل السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية عن بعضها البعض.

وتقوم الدولة بممارسة مهامها عن طريق المؤسسات النيابية أو التشريعية التي تشكلها من خلال الانتخابات، وعن طريق المؤسسة القضائية والمؤسسة التنفيذية.

ويقابل سلطة الدولة المركزية السلطات المحلية التي يشكلها المواطنون وفق انتخابات حرة ونزيهة. وتعتبر السلطات المحلية المتمثلة في البلديات والمجالس المحلية هي التجلي الأبرز للمجتمع المدني. كما وتلعب المنظمات غير الحكومية دوراً هاماً في حل العديد من المشاكل التي يعاني منها

السكان، خاصة إذا قامت بالتنسيق فيما بينها للتعرف على احتياجات السكان ومطالبة الدولة بالاستجابة لها. إن ما يدعم دور هذه المنظمات ويقويها هي قدرتها على إعادة إنتاج ذاتها باستقلال عن الدولة وبدون الاعتماد على أموال المساعدات الأجنبية^(١٢).

وتتميز الإدارة الجيدة لشؤون المجتمع بمجموعة من الخصائص أهمها المشاركة في صنع القرار سواء بشكل مباشر أو عبر الممثلين المنتخبين، والشفافية من خلال إعلان الموازنات وتوفير المعلومات لكل من يطلبها، والمساءلة التي يتمكن من خلالها المواطنون وأصحاب المصلحة من الاستفسار حول أي قضية يرونها ضرورية. كما تتميز الإدارة الجيدة بالكفاءة والعدالة وإعلاء صوت القانون وسلطته.

وكي تتمكن الدولة في أي مجتمع من أداء مهامها لا بد لها من ترك تفاصيل قضايا إدارة العدالة والإدارة العامة لنشاط المواطنين. ولذلك فإن الدولة التي تهيئ بيئة سياسية وقانونية مؤاتية، تمكن القطاع الخاص من إيجاد فرص عمل للمواطنين وتأمين الدخل لهم، وتسهل على المجتمع المدني التفاعل السياسي والاجتماعي. فيتحقق بذلك الشعور بالأمن ويتشجع المواطنون على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويتحقق بذلك التفاعل ما بين القطاعات الثلاثة: الحكومي والأهلي والخاص^(١٣).

وتلعب المؤسسة الإعلامية دوراً هاماً في إثارة القضايا ذات العلاقة بحاجات المواطنين وتعزيز الديمقراطية في المجتمع وتشجيع المساءلة والشفافية. ومع ظهور النظام العالمي الجديد وتطور التقنيات الإعلامية وإمكانية دخولها إلى كل بيت، تزايد الاهتمام بأجهزة الإعلام كجزء من المؤسسات التي تدير الحكم لما لها من دور في التأثير على الرأي العام وتحريك الجماهير.

١- مؤسسات إدارة الحكم في فلسطين

نصت اتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية على ضرورة إجراء انتخابات يشارك فيها المواطنون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بهدف انتخاب المجلس التشريعي والرئيس، وقد تمت هذه الانتخابات في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وفق قانون أعد لهذا الغرض. ومنذ ذلك الوقت شكل المجلس لجانه المختلفة ويمارس مهامه بناء على القانون الذي حدد صلاحياته. وقد قامت اللجنة القانونية في المجلس،

(١٢) عزمي بشارة، "مساهمة في نقد المجتمع المدني" سلسلة دراسات وأبحاث، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ١٩٩٦ ص ١١٦.

(١٣) الإسكوا، "نموذج لخطة عمل وطنية للدول العربية يتضمن رؤية للمساواة بين المرأة والرجل في الألفية المقبلة". إعداد المستشار هدى بدران.

وبمساعدة مختصين، بإعداد مشاريع قوانين أعلن عنها في الصحف اليومية، وتمت مناقشة وإقرار عدد منها في جلسات المجلس مثل قانون انتخابات المجالس البلدية والمحلية، وقانون التعليم العام، وقانون الخدمة المدنية الذي أقر بالقراءة الثالثة وبدأ العمل به في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وقانون العمل. وناقش المجلس عدداً آخر من القوانين وأقرها إلا أنها لم توقع من قبل الرئيس حتى الآن مثل القانون الأساسي الذي أقر من قبل المجلس بالقراءة الثالثة. هذا وما زالت قوانين أخرى قيد النقاش مثل قانون تشكيل الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية، وقانون تشكيل الأحزاب، وقانون المطبوعات. وتثير مناقشة القوانين جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية وفي المؤسسات الأهلية وبين المواطنين. وتعتبر هذه فرصة نادرة للشعب الفلسطيني من أجل المساهمة النشطة والواعية في صياغة قوانين تقدمية وعصرية تسهم في تحقيق العدالة والديمقراطية والتنمية للشعب الفلسطيني.

أما بالنسبة للمؤسسات والمنظمات الأهلية فقد تشكلت في مراحل تاريخية مختلفة، وتتنوع أهدافها تبعاً لمراحل تشكيلها. وتسهم هذه المنظمات في تقديم الخدمات للجمهور وتلعب دوراً فاعلاً في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والسياسية والمدنية. ولا زالت العلاقة بين المنظمات الأهلية والمؤسسات الحكومية غير منظمة وتسير وفق اجتهادات القائمين عليها، وذلك نتيجة عدم إقرار قانون تشكيل الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية في فلسطين حتى الآن.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد ساهم خلال فترة الاحتلال بتوفير فرص عمل للمواطنين، إلا أن القيود التي كانت مفروضة عليه بهدف تثبيت سياسة إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بإسرائيل، لم تمكنه من تطوير ذاته. واقتصر دوره على إنتاج بعض السلع الاستهلاكية المتعلقة بالغذاء والدواء والكساء. وإن لم تكن هذه السلع قادرة على منافسة البضائع الإسرائيلية إلا أنها كانت هامة في تعزيز الصمود على أرض الوطن. وعليه أدى القطاع الخاص دوراً وطنياً أكثر مما هو دور إنمائي. ومع توقيع اتفاق أوسلو وتسلم السلطة الفلسطينية لصلاحياتها حاول القطاع الخاص القيام بدور إنمائي وذلك انطلاقاً من شعوره الوطني بأهمية مساهمته في عملية البناء والتنمية. ففتحت البنوك وقدمت تسهيلات القروض للقطاع الخاص، وبدأت بعض الصناعات بدخول السوق وحاز بعضها على شهادات الجودة العالمية. ويقوم القطاع الخاص حالياً بدور أساسي في مجال الإسكان، وفي مجالي التعليم والصحة. إلا أن عدم صدور قانون الاستثمار حتى الآن يعتبر عائقاً أمام قيامه بدور أكبر في مجال التنمية والاستثمار.

٢- إدارة الحكم والنوع الاجتماعي

قد يكون من المبكر إطلاق أحكام قاطعة حول موقف السلطة الفلسطينية من أهمية مشاركة المرأة في إدارة الحكم، وما يمكن التعرض له هو الكيفية التي تعاملت معها السلطة الفلسطينية مع المرأة في القضايا الأساسية كالانتخابات، والقوانين، والتعيينات في أجهزة السلطة التنفيذية والنيابية والقضائية. ومن خلال استعراض عدد النساء في هذه الأجهزة، يتضح ما يلي:

(أ) مُنحت المرأة حق الانتخاب والترشيح في أول انتخابات فلسطينية للمجلس التشريعي والرئيس، وترشحت لهذه الانتخابات ٢٨ امرأة فاز منهن خمس نساء في المجلس التشريعي، أي شكلن نسبة ٥,٧ في المائة من مجموع أعضاء المجلس؛

(ب) عند تشكيل جهاز القضاء عُينت امرأتان كقاضيات في محكمة الصلح وهذه هي أول مرة تشارك فيها المرأة الفلسطينية في هذا الجهاز؛

(ج) بعد انتخابات المجلس التشريعي وتشكيل السلطة الفلسطينية عُينت امرأتان في منصب وزير، وامرأتان في منصب وكيل مساعد وقدمتا استقالتهما في وقت لاحق. ويوجد حالياً امرأة واحدة في منصب وزير، وتشغل النساء نسبة ١٧ في المائة من الوظائف الإدارية العليا - مدير علم ومدير، و ٣٠ في المائة من مجموع الوظائف الحكومية. وهناك امرأة واحدة في منصب سفير؛

(د) لدى تشكيل المجالس البلدية والمحلية المؤقتة، تم تعيين ١٥ امرأة في هذه البلديات والمجالس المحلية وهذه هي أول مرة تحتل فيها النساء موقعا في المجالس البلدية والمحلية؛

(هـ) إن الأساس لدى صياغة القوانين هو المساواة بين المرأة والرجل، وقد تم تطبيق ذلك في قانون الانتخابات العامة وقانون انتخابات البلديات والمجالس المحلية، كما وتؤخذ في الاعتبار القضايا الحساسة للمرأة عند صياغة قوانين أخرى كقانون الخدمة المدنية وقانون العمل؛

(و) تشكل النساء ١٢ في المائة من حجم القوى العاملة ونجد أغلبية هذه النسبة في قطاع الخدمات والزراعة؛

(ز) بدأ حديثا دخول المرأة إلى القطاع الخاص.

وهذه المؤشرات هي مؤشرات أولية تمكننا من القول بأن السلطة الفلسطينية تتقبل مشاركة المرأة ولكن بحذر يتطلب من النساء إثبات الكفاءة والجدارة ويتطلب من المؤسسات التدريبية إعطاء جهود خاصة لتدريب النساء على أعمال ومهن لم يعتدن القيام بها.

ثانياً- منهجية الدراسة

ألف- أسلوب الدراسة واختيار العينة من المنظمات غير الحكومية

تحدد منهج الدراسة ومجالها الجغرافي في إطار الغرض المراد تحقيقه منها، والذي يتطلب تحليل أداء المنظمات غير الحكومية في تعزيز المواطنة والنوع الاجتماعي سواء في حياتها الداخلية أو في علاقتها مع الجمهور، وتحديد ما إذا كانت هذه البرامج هي جزء من أهدافها وبرامجها أم أنها جاءت لتلبي رغبات الجهات الممولة. وهذه الدراسة ليست دراسة مسحية شاملة، وإنما تمثل عينة من المنظمات غير الحكومية التي لها نشاط ملحوظ في فلسطين. ومن ثم يمكن أن تعطي وصفا لطبيعة تعامل هذه المنظمات مع قضايا المواطنة والنوع الاجتماعي، والعوامل التي تؤثر على برامجها، كما يمكن أن تخلص إلى توصيات تساعد في تطوير عمل هذه المنظمات ورفع درجة وعيها بأهمية تطوير مفهوم المواطنة والنوع الاجتماعي وترابطهما. وتؤكد الدراسة على ربط المفهومين معا وتبنيهما في البرامج، لما لذلك من دور في تعزيز الديمقراطية والتنمية وهو في النهاية هدف أساسي لكافة هذه المنظمات.

١- استمارة البحث

صُممت استمارة البحث على شكل أسئلة مغلقة ليسهل تفرغها. وتركزت بعض الأسئلة مفتوحة كتلك المتعلقة بالأهداف والأنشطة والتغيرات التي طرأت عليها تبعا لتغير الظروف السياسي، وذلك بهدف التعرف وبتوسع أكبر على طبيعة البرامج التي تنفذها هذه المنظمات، وفيما إذا كانت ترى في المتغير السياسي مبررا كافيا لتغيير أو تعديل الأهداف والأنشطة، وطبيعة التغيير الحادث. وقد احتوت الاستمارة على أسئلة تغطي غرض الدراسة وتتضمن الجوانب التالية:

(أ) بيانات أساسية عن المنظمة غير الحكومية تضمنت العنوان، وسنة التأسيس، وجهة تسجيل المنظمة، وجهات اتخاذ القرار فيها، وهيئتها العامة، والجهاز الوظيفي، وآلية اختيار الهيئات القيادية، والعناية التي توليها المنظمة لتطوير الكادر العامل فيها. وقد وضعت هذه الأسئلة لتعطي فكرة حول مدى ممارسة الديمقراطية داخل المنظمة؛

(ب) أهداف وبرامج وأنشطة المنظمة، وتأثير اتفاق أو سلو على هذه الأهداف والبرامج والأنشطة، والفئة العمرية والاجتماعية التي تستهدفها هذه البرامج، وآلية اختيارها. وقد وضعت هذه الأسئلة لتعطي فكرة حول نشاط المنظمة الرئيسي ومدى تفاعلها مع الأحداث الجارية وأخذها في الاعتبار عند عملية التخطيط؛

(ج) جهات التمويل لأنشطة المنظمة المختلفة، وتأثير التمويل على البرامج والأنشطة، وآلية الممولين في متابعة تنفيذ هذه البرامج. وذلك بهدف التعرف على مصادر التمويل ومدى تأثيرها على البرامج والأنشطة من جهة، واستمرارية نشاط المنظمة من جهة أخرى؛

(د) مدى مشاركة المنظمة في المؤتمرات التي تنعقد على المستويين المحلي والدولي، لما لذلك من أهمية في الاطلاع على تجارب الآخرين وتبادل الخبرات؛

(هـ) بيانات حول علاقة المنظمة بالحكومة، وأشكال التعاون بين الجهتين، والمعوقات التي تواجهها هذه العلاقة. وذلك بهدف زيادة التعاون بين الجهتين، ووضع الأسس لعلاقة تعاون حقيقية في المستقبل؛

(و) بيانات حول الخبرات والمهارات المتوفرة في المنظمة والتي يمكن أن تفيد مؤسسات أخرى؛

(ز) بيانات حول مدى تنفيذ المنظمة لأنشطة من شأنها تعزيز الممارسات الديمقراطية والمواطنة والنوع الاجتماعي، وموقفها من عدد من القضايا المرتبطة بممارسة المواطنة وتعزيز دور المرأة في المجتمع.

٢- اختيار العينة

نظرا لتعدد المنظمات الأهلية في فلسطين وعدم وجود دليل جامع لكافة هذه المنظمات، تم اختيار العينة بالرجوع إلى المفكرة السنوية التي تصدرها الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا)، وإلى قائمة الجمعيات المنضوية تحت شبكة المنظمات غير الحكومية، وقوائم بأسماء المنظمات غير الحكومية التي شاركت في مؤتمر المنظمات غير الحكومية الذي أقامته وزارة التخطيط والتعاون الدولي. وقد روعي في الاختيار التوزيع الجغرافي، وتنوع البرامج والأنشطة التي تنفذها هذه المنظمات، واختلاف تاريخ تأسيسه، وقيامها بنشاط معن عنه خلال عام ١٩٩٨، وضرورة تضمين عينة الدراسة الأطر الجماهيرية والأحزاب السياسية.

وحيث أن مفهوم المواطنة والنوع الاجتماعي ليس قاصرا على المنظمات النسوية والعاملة في قضايا المرأة وحقوق الإنسان، وأن جزءا من الدعم الخارجي لفلسطين خصص لهذا الغرض، فقد تم اختيار العينة من بين مجموعة من المنظمات غير الحكومية الفاعلة على الأرض والتي تضم الجمعيات الخيرية، وأندية الشباب، والمراكز النسوية والأطر الجماهيرية ومنظمات حقوق الإنسان ومراكز الدراسات، مع مراعاة التمثيل الجغرافي لشمال وجنوب ووسط الضفة غربية وقطاع غزة.

وقد تولت إعداد الاستمارة وتوزيعها وجمعها وتحليل البيانات باحثة رئيسية، تعاونت معها أربع باحثات للعمل الميداني وفقاً للتوزيع الجغرافي للعينة على النحو التالي: شمال ووسط الضفة الغربية، وجنوب الضفة الغربية، والقدس، وقطاع غزة. وعليه، تم اختيار ٩٠ منظمة وزعت عليها استمارة البحث. وردت على هذه الاستمارة وضمن الوقت المحدد لجمع الاستبيانات ٦٥ منظمة. ومن الجدير بالذكر أن بعض المنظمات التي كانت ضمن عينة البحث لم ترغب في المشاركة بحجة ضيق الوقت أو تعدد البحوث التي تجري في فلسطين.

باء- أسلوب تحليل النتائج

اعتمد برنامج الحاسوب الإلكتروني المخصص لتحليل المعلومات والبيانات والاحصاءات الاجتماعية (SPSS Software). وتضمنت تلك البيانات ما يلي:

- ١- توزيع العينة وفقاً لتاريخ التأسيس، والتوزيع الجغرافي، وجهة التسجيل، وجهة التمويل، والأهداف والخدمات التي تقدمها المنظمة، والفئات المجتمعية المستهدفة، والعلاقة ما بين تاريخ التأسيس وأهداف المنظمة وخدماتها؛
- ٢- نظرة المنظمة إلى الحكومة من خلال فهمها لهدف التسجيل، وعلاقتها بمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وشكل التعاون بين الجهتين إن وجد؛
- ٣- مدى تفاعل المنظمة مع الأحداث الجارية من خلال مراجعة الأهداف والبرامج والأنشطة وتعديلها بناء على هذه الأحداث؛
- ٤- مدى تطبيق المنظمة لمبادئ الديمقراطية في حياتها الداخلية كالعضوية وانتخاب الهيئات القيادية، وتطوير الكادر العامل فيها وإشراكه في تحديد البرامج والأنشطة. ومدى تطبيقها لمبادئ الديمقراطية في الأنشطة التي تنفذها لترسيخ مفهوم المواطنة لدى الجمهور المستهدف، من خلال دعم وضع قوانين لتعليم الديمقراطية، وإقامة ورش عمل لهذا الغرض، وتشجيع المشاركة في الانتخابات، ودعم حقوق المرأة، وإصدار ملصقات ونشرات مستمرة تدعم مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان؛
- ٥- مدى تطبيق المنظمة لتعزيز النوع الاجتماعي في حياتها الداخلية، والبرامج التي تنفذها. وأخذت بعض الأنشطة خلال حملة انتخابات المجلس التشريعي كمؤشر على ذلك؛
- ٦- المعوقات التي تواجه هذه المنظمات كالتنمية، وما إذا كان هناك تغيير لمصادر التمويل نتيجة لتغير الظروف السياسي، وأثر ذلك على البرامج، والطابع المؤسسي للعمل في المجال الإداري ووضع البرامج، والوضع السياسي.

جيم- الصعوبات التي واجهت الدراسة

- ١- كان تعدد مصادر المعلومات حول المنظمات غير الحكومية، بالإضافة الى عدم وجود دليل جامع لكافة هذه المنظمات، من أصعب ما واجهه الباحث في اختيار عينة الدراسة؛
- ٢- كان من الصعب التنقل من منطقة الى أخرى نتيجة للظروف السياسية، مما اضطر الباحث الى التعاون مع باحثات في مختلف المناطق للقيام بالعمل الميداني وفقا للتوزيع الجغرافي: شمال الضفة ووسطها، وجنوب الضفة، وقطاع غزة، والقدس؛
- ٣- فرض الإغلاق على بعض المناطق وبشكل خاص في الخليل، وما بين غزة والضفة، مما حال دون وصول الاستمارات في الموعد المحدد.

دال- تقسيم المنظمات غير الحكومية في عينة الدراسة جغرافيا وتبعاً لجهة التسجيل والفئة المستهدفة والنشاط ومصادر التمويل

١- التوزيع الجغرافي لعينة الدراسة

تغطي الدراسة ٦٥ منظمة غير حكومية، وتعكس العينة نسبة تقريبية لتوزيع هذه المؤسسات، التي تتركز غالبيتها العظمى في منطقة الوسط القدس ورام الله، في حين تتقارب في كل من الشمال والجنوب وقطاع غزة. ويضم جنوب الضفة الخليل وبيت لحم، في حين يضم الشمال نابلس وطولكرم وقلقيلية وجنين. أما قطاع غزة، فيضم غزة وخان يونس ورفح. وعلمنا بأن بعض المنظمات وبشكل خاص ما يعرف بالمنظمات الجماهيرية كمنظمات الإغاثة الطبية، والإغاثة الزراعية، والعمل الزراعي والأطر النسائية، لها مراكز رئيسية في وسط الضفة الغربية ولها فروع في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد راعينا تمثيلها في العينة مرة واحدة فقط. وضمن هذه الاعتبارات، توزعت العينة على النحو التالي:

الجدول ١- توزيع العينة جغرافياً

النسبة المئوية	العدد	
٤٩,٣	٣٢	وسط الضفة الغربية
٢٠,٠	١٣	جنوب الضفة الغربية
١٦,٩	١١	قطاع غزة
١٣,٨	٩	شمال الضفة الغربية
١٠٠,٠	٦٥	المجموع

٢- جهة التسجيل

تختلف جهة تسجيل المنظمات غير الحكومية تبعاً لتاريخ تأسيس هذه المنظمات. فتلک التي تأسست قبل عام ١٩٦٧، كانت قد سجلت خلال فترة الحكم الأردني كجمعية عثمانية، واعتبرت بعد الاحتلال مسجلة تلقائياً في الداخلية الإسرائيلية كجمعية عثمانية أيضاً. أما تلك التي تأسست خلال فترة الاحتلال فهي إما أن تكون قد سجلت كجمعية عثمانية في وزارة الداخلية أو منظمة غير ربحية في الغرفة التجارية. ونظراً لتعقيد الإجراءات التي يتطلبها التسجيل كجمعية عثمانية وطول الفترة الزمنية التي يستغرقها الفحص الأمني والذي غالباً ما تكون نتيجته الرفض، لجأ البعض إلى تسجيل هذه المؤسسات كمنظمة غير ربحية في الغرف التجارية، أو عملت دون تسجيل كالأطر الجماهيرية النسوية والصحية والزراعية والمنظمات الخاصة بالعمال والشباب. وإثر توقيع اتفاق أوسلو وقدم السلطة الفلسطينية وتسلمها لصلاحياتها، طلب من المنظمات غير الحكومية أن تقوم بإعادة التسجيل وكان هناك اختلاف حول جهة التسجيل هل هي وزارة الشؤون الاجتماعية أم وزارة الداخلية، وتم التسجيل في الوزارة ذات العلاقة.

الجدول ٢- توزيع العينة حسب جهة التسجيل

جهة التسجيل	العدد	النسبة المئوية
وزارة الداخلية	٢١	٣٢,٣
وزارة الشؤون الاجتماعية	١٣	٢٠,٠
وزارة الشباب والرياضة	٧	١٠,٨
الداخلية الإسرائيلية	٥	٧,٧
وزارة الإعلام	٤	٦,٢
وزارة الثقافة	٤	٦,٢
مسجلة في كل من وزارتي الشؤون الاجتماعية والداخلية	٣	٤,٦
وزارة العمل	٣	٤,٦
غير مسجلة حتى الآن	٢	٣,١
اتحاد الكنائس	٢	٣,١
وزارة العدل	١	١,٥
المجموع	٦٥	١٠٠,٠

ونظراً لعدم صدور قانون تشكيل الجمعيات والمؤسسات الأهلية الذي ينظم علاقة المنظمات غير الحكومية مع السلطة، نجد أن ٢٠ في المائة من هذه المنظمات مسجلة لدى وزارة الشؤون

الاجتماعية ومعظمها جمعيات خيرية، و ٣٢،٣ في المائة منها مسجلة في وزارة الداخلية معظمها من المراكز النسوية ومراكز الدراسات والبحوث والتدريب. ويتوزع باقي المنظمات تبعاً لمجال عملها، فالمنظمات التي تقدم خدمات في مجال التعليم مسجلة في وزارة التربية والتعليم، وتلك التي تقوم ببرامج ثقافية مسجلة في وزارة الثقافة، والأندية مسجلة في وزارة الشباب والرياضة. وهناك بعض المنظمات التي لم تسجل بعد نظراً لعدم صدور قانون تشكيل الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

٣- توزيع العينة تبعاً لتاريخ تأسيسها

كما ذكر سابقاً، ارتبطت نشأة المنظمات الأهلية في فلسطين بالتاريخ السياسي، ولذلك تم توزيعها إلى أربع مجموعات هي: جمعيات تأسست قبل عام ١٩٦٧ وتشكل نسبة ٢٠ في المائة من مجموع المنظمات الأهلية، ومنظمات تأسست خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧ وتشكل نسبة ٢٩،٢ في المائة، ومنظمات تأسست خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٣ وتشكل نسبة ٢٦،٢ في المائة. بينما تأسس عدد آخر بعد اتفاق أوسلو ويشكل نسبة ٢٤،٦ في المائة. وستوضح الدراسة علاقة تاريخ التأسيس بطبيعة النشاط الذي تمارسه هذه المنظمات.

ولدى الربط بين تاريخ التأسيس والموقع الجغرافي يتضح أن غالبية المنظمات غير الحكومية التي تأسست بعد اتفاق أوسلو هي في الضفة الغربية. فالمتغير السياسي لم يدفع الناس في قطاع غزة إلى تشكيل منظمات أهلية غير ربحية والاستفادة من الدعم المتوفر وسهولة إجراءات الحصول على تراخيص العمل لها.

الجدول ٣- توزيع العينة حسب تاريخ التأسيس

سنة التأسيس	العدد	النسبة المئوية
قبل عام ١٩٦٧	١٩	٢٠،٠
١٩٦٨-١٩٨٧	١٧	٢٩،٢
١٩٨٨-١٩٩٣	١٦	٢٦،٢
بعد عام ١٩٩٤	١٣	٢٤،٦
المجموع	٦٥	١٠٠،٠

٤- توزيع العينة حسب النشاط

تنوعت أهداف المنظمات قيد الدراسة، فإضافة إلى الجانب الوطني تشكل المنظمات العاملة في مجال التنمية المجتمعية نسبة ٤١،٥ في المائة من مجموع المنظمات الأهلية، وتليها المنظمات

التي يتركز نشاطها في مجال الخدمات الاجتماعية ونسبتها ٢٧,٧ في المائة ثم المنظمات التي تعمل في مجال التعليم والتدريب ونسبتها ١٥,٤ في المائة، في حين اقتصر عمل البعض على إجراء البحوث واستطلاعات الرأي ونسبتها ٤,٦ في المائة، والعمل على تعزيز المواطنة وحقوق الإنسان ونسبتها ٧,٧ في المائة. وهناك منظمتان (أحزاب سياسية) اقتصر عملهما على تحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني.

الجدول ٤ - توزيع العينة تبعا للأهداف

الأهداف	العدد	النسبة المئوية
تنمية مجتمعية	٢٧	٤١,٥
خدمات رعاية اجتماعية	١٨	٢٧,٧
تدريب وتأهيل	١٠	١٥,٤
تعزيز المواطنة والديمقراطية والنوع الاجتماعي	٥	٧,٧
بحوث	٣	٤,٦
أهداف وطنية فقط	٢	٣,١
المجموع	٦٥	١٠٠,٠

وعند دراسة العلاقة بين الأهداف وسنة التأسيس، يتضح أن غالبية المنظمات التي تعمل في مجال الخدمات الاجتماعية قد تأسست خلال الفترتين الزمنية الأولى والثانية. وهذا طبيعي حيث كانت تتجاوب والاحتياجات العملية للمجتمع، أما المنظمات التي تعمل في مجال التنمية المجتمعية فهي مستمرة التأسيس، وظهر عدد منها في كل مرحلة من المراحل المذكورة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تقديم خدمات الصحة الأولية والخدمات التعليمية صنف تحت مجال التنمية المجتمعية لهذه المنظمات. ويتضح كذلك أن المنظمات التي تعمل في مجال تعزيز المواطنة والديمقراطية والنوع الاجتماعي قد تأسست بعد عام ١٩٩٠ وذلك وفقا لطبيعة المرحلة السياسية.

ولدى الاستفسار عما إذا كانت المنظمات تقدم خدمات مباشرة للجمهور أم لا، أوضحت نسبة ٦٦,٢ في المائة منها أنها تقدم هذه الخدمات. وتبين أن هذه الخدمات متنوعة، تغطي مجالات مختلفة مثل الصحة، والتعليم العام والمهني، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين، وتقديم الخدمات القانونية. ولا شك في أن تأسيس وتطور الجمعيات تحت ظروف الاحتلال، قد وضع هذه الجمعيات أمام التزامات متعددة. وتقديم الخدمة للجمهور يؤدي في النهاية إلى تحقيق الهدف الوطني. ولذلك نجد أن جمعية مثل الاتحاد النسائي في نابلس قد أنشأت مستشفى عام تديره حتى الآن. كما قامت أكثر من منظمة بتأسيس مدارس كجمعية دار الطفل العربي في القدس والاتحاد النسائي في نابلس، ودار الأولاد في القدس. وتتضمن هذه المدارس قسما للداخلي لإيواء الأطفال الأيتام، وما زالت كافة هذه المدارس قائمة حتى الآن.

**الجدول ٥ - توزيع الأهداف حسب سنة التأسيس
(بالنسبة المئوية)**

الأهداف	سنة التأسيس	خدمات رعاية اجتماعية	تدريب وتأهيل	تنمية مجتمعية	تعزيز المواطنة والديمقراطية والنوع الاجتماعي	بحوث	أهداف وطنية فقط
قبل عام ١٩٦٧	٤٤,٤	--	١٤,٨	--	--	٥٠,٠	
١٩٦٨-١٩٨٧	٤٤,٤	١٠,٠	٢٩,٦	--	٣٣,٣	٥٠,٠	
١٩٨٨-١٩٩٣	٥,٦	٤٠,٠	٢٩,٦	٦٠,٠	٣٣,٣	--	
بعد عام ١٩٩٤	٥,٦	٥٠,٠	٢٦,٠	٤٠,٠	٣٣,٣	--	
المجموع بالتقريب	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٩,٩	١٠٠,٠

الجدول ٦ - العلاقة بين تاريخ التأسيس والأهداف

الأهداف	سنة التأسيس	قبل عام ١٩٦٧	١٩٦٨-١٩٨٧	١٩٨٨-١٩٩٣	بعد عام ١٩٩٤
العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
٨	٦١,٥	٨	٤٢,١	١	٥,٩
--	--	١	٥,٣	٤	٢٣,٥
٤	٣٠,٨	٨	٤٢,١	٨	٤٧,١
--	--	--	--	٣	١٧,٦
--	--	١	٥,٣	١	٥,٩
١	٧,٧	١	--	--	--
١٣	١٠٠,٠	١٩	١٠٠,٠	١٧	١٠٠,٠

ويتضح أيضاً أن أهداف المنظمات التي تأسست قبل عام ١٩٦٧ تتركز في الغالب (٦١,٥) في المائة) في مجال تقديم الخدمات المباشرة وفي مجال التنمية (٣٠,٨ في المائة)، في حين أن أهداف المنظمات التي تأسست خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٧ تنوزع مناصفة بين تقديم الخدمات (٤٢,١ في المائة) والتنمية (٤٢,١ في المائة)، مع ملاحظة ظهور مجالات أخرى كالتدريب والتأهيل وإجراء البحوث. أما المنظمات التي تأسست خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٣، فتركز أساساً على التنمية المجتمعية (Community development) (٤٧,١ في المائة) والتدريب والتأهيل (٢٣,٥ في المائة)، مع

ظهور منظمات ذات اهتمامات جديدة كالمواطنة وتعزيز الديمقراطية والتوعية للنوع الاجتماعي (١٧،٦ في المائة) في حين أصبح استطلاع الرأي واحدا من اهتمامات المنظمات البحثية. أما بالنسبة للمنظمات التي تأسست بعد عام ١٩٩٤، فاهتمامها الرئيسي هو التنمية المجتمعية (٤٣،٨ في المائة) ويليهما التدريب والتأهيل (٣١،٣ في المائة) وتعزيز مفاهيم المواطنة والنوع الاجتماعي (١٢،٥ في المائة) بالإضافة إلى الخدمات والبحوث.

٥- توزيع العينة حسب التمويل

تعتمد غالبية المنظمات الأهلية على التمويل الخارجي والمحلي في تنفيذ نشاطاتها المختلفة (٦٠ في المائة)، بينما تعتمد نسبة ٢١،٥ في المائة منها على مصادر خارجية، ونسبة ١٨،٤ في المائة على مصادر محلية. ويأتي التمويل سواء كان محليا أو خارجيا من مصادر غير حكومية في الغالب (٤١،٥ في المائة). وهناك منظمات حكومية وغير حكومية، اقليمية ودولية ودول مانحة للدعم الثنائي ومتعددة الأطراف واصلت دعمها للمنظمات غير الحكومية الوطنية ومنها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (الكويت)، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ومؤسسة فورد، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، و فرع كندا من لجنة أوكسفورد للإغاثة من المجاعة (أوكسفام كندا)، كما برزت في الفترة الأخيرة وبشكل خاص بعد توقيع معاهدة أوسلو، منظمات أخرى منها مؤسسة فريدرش إيبيرت، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) التي تقدم الدعم المباشر أو عبر منظمات أمريكية غير حكومية وقد قدمت مساعدات خاصة في مجال تعزيز الديمقراطية.

وبالمقابل، تأتي نسبة ٢٩،٢ في المائة من الدعم من مصادر ثنائية حكومية ومن بينها الحكومات الهولندية والنرويجية والكندية والسويسرية والأمريكية. كما أن ٧،٧ في المائة من المنظمات تجمع ما بين المصادر الحكومية وغير الحكومية. ويجمع التمويل المقدم ما بين العيني والنقدي لنسبة ٥١،٩ في المائة من المنظمات، مقابل ٢٧،٨ في المائة من المنظمات التي تتلقى الدعم النقدي، و ٥،٦ في المائة من المنظمات التي تتلقى الدعم العيني فقط، علماً بأنه لا فرق يذكر بين منظمات الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا الأمر. وتتقارب منظمات الضفة الغربية ومنظمات غزة في اعتمادهما على الجمع ما بين الدعم الخارجي والمحلي، بينما يظهر الاختلاف بينهما بالنسبة للدعم المحلي فقط حيث تعتمد المنظمات الأهلية في غزة على الدعم المحلي أكثر من منظمات الضفة الغربية. وبالمقابل تزداد نسبة المنظمات من الضفة الغربية التي تعتمد على الدعم الخارجي والتي لا تظهر في عينة البحث بالنسبة إلى غزة.

ولدى دراسة العلاقة ما بين التمويل وسنة التأسيس، يتضح أن المنظمات التي تأسست قبل عام ١٩٦٧ كانت تعتمد في تمويلها على مصادر محلية كرسوم الدورات والنشاطات التي تنفذها الجمعية والتبرعات النقدية والعينية. ولكن ازداد الاعتماد على الدعم الخارجي بعد عام ١٩٨٢، إذ

كان لخروج منظمات المقاومة الفلسطينية من لبنان تأثير في تغيير توجهات منظمة التحرير الفلسطينية وازدياد الاهتمام بالفلسطينيين على أرض الوطن وتقوية منظماتهم العاملة فيها. كما قامت كافة التنظيمات السياسية بدعم وتطوير الأطر الجماهيرية التابعة لها.

الجدول ٧- العلاقة ما بين جهات التمويل والتوزيع الجغرافي (بالنسبة المئوية)

جهة الدعم	التوزيع الجغرافي		المجموع	
	الضفة الغربية	قطاع غزة	التكرار (عدد)	النسبة المئوية
محلي	١٣,٠	٣٦,٤	١١	١٦,٩
خارجي	٢٧,٨	--	١٥	٢٣,١
الجمع بينهما	٥٩,٢	٦٣,٦	٣٩	٦٠,٠
المجموع التقريبي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٦٥	١٠٠,٠

وكان للظرف السياسي في المنطقة بعد حرب الخليج أثر في تغيير سياسات التمويل ومصادرها. فبعد خروج عدد كبير من الفلسطينيين من بعض الدول الخليجية، قامت بعض الجهات الداعمة الحكومية وغير الحكومية باستحداث برامج وفرص عمل جديدة لاستيعاب العائدين من دول الخليج في المنظمات غير الحكومية القائمة.

ووضعت بعض البرامج المشجعة لحل الصراع بطرق سلمية، وطورت أساليب المفاوضات بهدف تهيئة الشعب الفلسطيني من أجل مفاوضات مباشرة ما بين الدول العربية وإسرائيل.

الجدول ٨- العلاقة بين سنة التأسيس وجهة التمويل لأنشطة المنظمة (العدد والنسبة المئوية)

سنة التأسيس	جهة تمويل أنشطة المؤسسة			(العدد)	النسبة المئوية
	محلي	خارجي	الجمع بينهما		
قبل عام ١٩٦٧	٢٣,١	٧,٧	٦٩,٢	١٣	١٠٠
١٩٦٨-١٩٨٧	٢٦,٣	٢١,١	٥٢,٦	١٩	١٠٠
١٩٨٨-١٩٩٣	٥,٩	٢٣,٥	٧٠,٦	١٧	١٠٠
بعد عام ١٩٩٤	١٢,٥	٣٧,٦	٥٠,٠	١٦	١٠٠

ولدى الاستفسار عما إذا كانت قد تغيرت مصادر تمويل المنظمات بعد اتفاق أوسلو، أجابت الغالبية (٦٠ في المائة) بنعم. وظهر ذلك واضحاً عند المنظمات التي تأسست قبل عام ١٩٩٣. كذلك الأمر بالنسبة لأثر التمويل على الأنشطة بعد توقيع الاتفاق وسيرد تفصيل ذلك في الفصل الثالث.

ثالثاً- الإطار العملي للمنظمات غير الحكومية

ألف- نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية

يعود تاريخ تشكيل الجمعيات في فلسطين إلى بداية هذا القرن، واستهدفت هذه الجمعيات تقديم الخدمات للنساء كإعانة الأمومة والطفولة، وبرامج محو الأمية، وتقديم المساعدات الخيرية إلى الفقراء. وكان لظروف الاحتلال المتتالية لفلسطين والمتمثلة في حرب ١٩٤٨ وما نتج عنها من احتلال لأكثر من ثلثي الأراضي الفلسطينية ومن تهجير وتشريد للشعب الفلسطيني، دور في تشكيل المئات من الجمعيات الخيرية التي سعت إلى تقديم خدمات الإغاثة والرعاية للأطفال والأسر المشردة والمهجرة. كما كان لحرب عام ١٩٦٧ واحتلال ما تبقى من الأراضي الفلسطينية، دور هام في نشأة وتطور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، حيث شكل الفلسطينيون مؤسساتهم الاجتماعية والنقابية والسياسية في ظل غياب سلطة الدولة الوطنية المستقلة، وتحت قمع سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وهكذا، نشأت وتطورت مؤسسات المجتمع الفلسطيني خلال الثلاثين عاما الماضية، باعتبارها إحدى وسائل المقاومة للاحتلال الإسرائيلي، الذي اتبع سياسة تقوم على أساس إخضاع الشعب وإحقاق المجتمع الفلسطيني سياسيا واقتصاديا وثقافيا بالمجتمع الإسرائيلي^(١٤). وتوسع نشاط هذه المؤسسات والمنظمات ليشمل تقديم الخدمات للمواطنين في مجالات التعليم، والصحة، ورعاية الأطفال، وكبار السن، والدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني في الحفاظ على هويته وأرضه، ورعاية أسر المعتقلين والشهداء. وتطلب أداء هذه المهام تنظيم القوى الشعبية في مواجهتها لسياسات الاحتلال التوسعية والإلحاقية وانتهاكه للحقوق السياسية والمدنية لأفراد الشعب الفلسطيني.

وقد طغى العامل الوطني على عمل هذه المؤسسات، وسعت جميعها إلى تقديم الخدمات الإنسانية والتربوية والثقافية والصحية للمواطنين والدفاع عن حقوقهم التي كانت تنتهك من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وشهدت نهاية السبعينات وحتى بدء الانتفاضة في نهاية عام ١٩٨٧، نوعا جديدا من العمل في أوساط الجماهير، حيث ركزت مختلف الفصائل الفلسطينية على تشكيل الأطر واللجان الجماهيرية النقابية والنسوية والزراعية والصحية والشبابية، واستطاعت من خلالها ممارسة العمل السياسي شبه العلني من جهة، وتقديم الخدمات الإنسانية للجمهور من جهة ثانية^(١٥). وقد انتشرت هذه المؤسسات في كافة أرجاء الوطن مما مكنها من الوصول إلى الفئات والقطاعات الاجتماعية الضعيفة والمهمشة، وخاصة في المخيمات والقرى الفلسطينية، وتقديم الخدمات الإنسانية

(١٤) عزمي بشارة، "مساهمة في نقد المجتمع المدني" سلسلة دراسات وأبحاث، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ١٩٩٦.

(١٥) عبد الهادي عزت، "المنظمات الأهلية الفلسطينية وإدارة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية"، شؤون تنمية، المجلد السادس، العددان الثالث والرابع، خريف ١٩٩٧.

الضرورية لهم، اقتناعاً منها بأن تقديم هذه الخدمات هو هدف وطني يعكس فهمها للمواطنة والانتماء، ويساعد المواطنين على الصمود والبقاء في الوطن. واستطاعت من خلال هذا النشاط أن تعبئ الجماهير الفلسطينية وتحرضها ضد الاحتلال وتنظمها في أطر تنظيمية مختلفة، وأن تحركها في اتجاه تحقيق الأهداف الوطنية المتمثلة في الحرية والاستقلال، وأن تعمل على تعزيز صمودها ومقاومتها للاحتلال الإسرائيلي. وتنافست هذه المنظمات والمؤسسات على تقديم الخدمة للجمهور باعتبارها أداة لعملية تنظيم الأفراد لهذا الطرف السياسي أو ذاك، كما تنافست فيما بينها من أجل الحصول على التمويل، حيث كان اتساع مجال عملها وانتشارها مبرراً لزيادة هذا التمويل^(١٦). وعلى الرغم من هذه العلاقات التنافسية فيما بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية التي تقدم نفس الخدمات، إلا أنها قبلت بوجود بعضها البعض، وساهم ذلك في جعل التعددية السياسية والفكرية إحدى السمات المميزة للمجتمع الفلسطيني.

ولم يمنع الاحتلال الإسرائيلي بشكل عام التعددية السياسية والفكرية في المجتمع الفلسطيني، بل تغاضى عن وجود الكثير من هذه المؤسسات ونشاطها رغم أن بعضها يعمل بدون تسجيل. وتفاوت هامش الحرية الممنوح للمنظمات والجمعيات والأطر الفلسطينية بقدر اقترابها أو ابتعادها عن العمل السياسي المباشر. وساعد ذلك على تأسيس جمعيات ومؤسسات متنوعة الأهداف والخدمات. وأصبحت هذه المؤسسات بديلاً عن الدولة في علاقتها مع الجمهور الفلسطيني.

وتبنت الأطر الجماهيرية لوائح داخلية أكثر ديمقراطية من تلك التي تتبناها الجمعيات الخيرية. وساعدها ذلك على توسيع قاعدتها الشعبية، وتوثيق علاقة الهيئات القاعدية مع الهيئات القيادية، التي كانت تشكل بواسطة الانتخابات المباشرة. وعلى الرغم من أن اللوائح الداخلية وبرامج هذه المؤسسات تدعو إلى المزج بين النضال الاجتماعي والنضال الوطني، إلا أن القيادات القائمة على هذه المؤسسات السياسية والاجتماعية لم تكن قادرة على التمييز بين أشكال النضال الوطني التحرري والسعي لبناء المجتمع المدني^(١٧). أي أنها لم تكن قادرة على الربط بين تقديم الخدمات وتغيير المفاهيم والقيم الاجتماعية المرتبطة بها.

وشهدت الفترة ١٩٨٨-١٩٩٣ تغيرات هامة على صعيد أهداف وبرامج المنظمات الأهلية الفلسطينية، لنتلاء وطبيعة المرحلة السياسية التي نشأت نتيجة لاندلاع الانتفاضة الشعبية الثانية بتاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وتمحور النشاط السياسي خلال هذه الفترة حول شعار "إنهاء الاحتلال والتحضير لبناء الدولة المستقلة". كما نشأ خلال الفترة ذاتها عدد من المراكز والمؤسسات

(١٦) اعتمدت هذه المؤسسات في توفير مواردها أساساً على مصادر الدعم والتمويل الخارجية (الفلسطينية والعربية والاجنبية)، كما غلب النشاط التطوعي على عملها.

(١٧) زياد أبو عمرو، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين"، سلسلة مداخلات وأوراق نقدية، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

المهنية المتخصصة مثل مراكز الأبحاث المتخصصة^(١٨)، ومراكز التدريب المتخصصة، ومؤسسات الإقراض، ومؤسسات البيئة والإعلام والطفولة المبكرة والتعليم والصحة والزراعة. وضمت هذه المراكز والمؤسسات عدداً كبيراً من الأكاديميين والمهنيين المتخصصين في تلك المجالات. وبذلك شكل بعضها روافع داعمة للمنظمات الجماهيرية ذات العضوية الواسعة وساعدها في بلورة أهدافها وأساليب عملها والتنسيق فيما بينها ومن أمثلتها مركز مصادر الطفولة المبكرة.

ومنذ منتصف السبعينات، سعت المنظمات غير الحكومية إلى بناء تحالفات فيما بينها قائمة على أساس الخدمات المقدمة للجمهور. لذلك نجد أن كافة الجمعيات الخيرية منضوية تحت الاتحاد العام للجمعيات الخيرية. وتم تشكيل اتحاد للجمعيات التي تعمل مع المعوقين، ولجنة عليا لمحو الأمية. وفي أواخر الثمانينات، تأسست بقرار سياسي من منظمة التحرير الفلسطينية مجالس عليا في مجالات الصحة، والتعليم، والمرأة. ولم تقابل هذه المجالس بالترحاب لأسباب مختلفة، فقد رأى البعض أن هذا يفرض الهيمنة السياسية لطرف واحد على الأطراف الأخرى كما حدث في المنظمات الصحية. في حين رأت المنظمات النسوية أن هذا القرار سيؤدي إلى هيمنة الأطر السياسية على الجمعيات الخيرية كما رأت فيه بديلاً عن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. كذلك شهدت بداية التسعينات تكوين تحالفات بين عدد من المنظمات العاملة في مجالات متشابهة ومن أبرزها "طاقم شؤون المرأة" والذي تشكل في نهاية عام ١٩٩٢ كأحد الطواقم الفنية ضمن الفريق الفلسطيني للمفاوضات. وكان هدفه الأساسي زيادة نسبة تمثيل النساء في الطواقم الفنية واللجان المنبثقة عنها، والعمل على إدماج قضايا المرأة واحتياجاتها في البرامج والخطط العامة. وقد ضم طاقم شؤون المرأة عند تشكيله ثلاثة أطر نسوية وثلاثة مراكز نسوية وأكاديميات مهتمة بقضايا المرأة. وبعد تشكيل السلطة الفلسطينية تحول الطاقم إلى ائتلاف نسوي يضم ستة أطر نسوية وثلاثة مراكز نسوية. كما تطورت أهدافه ليصبح أكبر جهة ضغط من أجل الدفاع عن حقوق المرأة السياسية والاجتماعية، ومن أكثر المؤسسات النسوية العاملة على المستوى المجتمعي في مجال زيادة الوعي والتثقيف المدني. وينفذ الطاقم برامج عبر الأطر والمراكز التي يضمها.

أما المنظمة الأخرى التي عملت بشكل محدد في مجال صحة المرأة، فهي "الائتلاف الصحي" الذي تأسس عام ١٩٩٤، وضم مندوبات عن منظمات فلسطينية حكومية وغير حكومية تعمل في مجال تقديم الخدمات الصحية للمرأة، ومؤسسات تعليمية مثل برنامج صحة المجتمع في جامعة بيرزيت وجامعة القدس، ومؤسسات دراسات وأبحاث لها علاقة بصحة المرأة، ومؤسسات دولية تعمل

(١٨) من مراكز البحوث: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، مؤسسة باسبا (القدس)؛ ومؤسسة الدراسات المقدسية (القدس)؛ ومركز البحوث والدراسات الفلسطينية (نابلس)؛ ومواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (رام الله)؛ والملتقى الفكري، ومركز بيسان للبحوث والإنماء.

في فلسطين كالمنظمة الدولية لتنظيم الأسرة، ووكالة الغوث الدولية. وكان الائتلاف الصحي هو أول من طرح مفهوم صحة المرأة وصحتها الإنجابية برؤية شمولية.

وعلى أثر توقيع اتفاق أوسلو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وإجراء انتخابات للمجلس التشريعي في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وتشكيل السلطة الفلسطينية في أيار/مايو من العام نفسه، تحول عدد من المنظمات غير الحكومية إلى منظمات حكومية أو تابعة للسلطة. كما انتقل عدد كبير من الناشطين في العمل السياسي والاجتماعي للعمل في مؤسسات السلطة من وزارات وسلطات أخرى كالطاقة والبيئة والإذاعة والتلفزيون. وعلى الرغم مما كان لذلك من أثر سلبي على عمل هذه المنظمات إلا أنه ساهم في الوقت ذاته في تواصل العلاقة بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تقدم نفس الخدمة أو تعمل في نفس المجال. كما ساهمت عملية الانتقال هذه في عدم تهميش منظمات المجتمع المدني وبشكل خاص تلك التي كانت فاعلة وتقوم بأعمال متخصصة، كالمنظمات الصحية والزراعية والتعليمية.

باء- أهداف وبرامج المنظمات غير الحكومية الفلسطينية

تنوعت أهداف وبرامج المنظمات الأهلية وشملت ٧ مجالات أساسية هي (أ) التعبئة الوطنية لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني، وقد تكرر هذا الهدف لدى كافة المنظمات بالإضافة إلى أهداف أخرى ما عدا منظمتين حزبيتين ضمن عينة البحث اقتصرت أهدافهما على الهدف الوطني؛ (ب) تقديم الخدمات الاجتماعية؛ (ج) التنمية الاجتماعية؛ (د) التدريب والتأهيل؛ (هـ) التعبئة لتعزيز المواطنة والنوع الاجتماعي؛ (و) حقوق الإنسان؛ (ز) البحوث. وقد تنوعت الأهداف تبعاً لتاريخ تأسيس هذه المنظمات، فتركزت أهداف المنظمات التي تأسست قبل عام ١٩٨٨ في مجالين رئيسيين هما الرعاية الاجتماعية وتقديم الخدمات، والتنمية المجتمعية. ومن الأهداف التي ذكرتها هذه المنظمات ما يلي:

- (أ) تقديم خدمات صحية وثقافية واجتماعية وتأهيلية؛
- (ب) زيادة الوعي الاجتماعي والثقافي؛
- (ج) تشجيع العمل التطوعي؛
- (د) دعم التنمية المجتمعية مع التركيز على المرأة والطفل؛
- (هـ) تطوير دور المرأة والطفل وتعزيزه في المجتمع؛
- (و) توسيع الرقعة الزراعية وزيادة إنتاجيتها؛
- (ز) تنمية وتطوير قدرات المرأة الريفية؛
- (ح) العمل على تحقيق الإصلاح البيئي الشامل؛
- (ط) العمل على ترشيد استخدام الموارد المائية.

أما المنظمات التي نشأت بعد عام ١٩٨٨، فقد أضافت أهداف جديدة إلى الأهداف السابقة، وركزت على التدريب والتأهيل وعلى مفهوم النوع الاجتماعي وتعزيز المواطنة. وذكرت عبارات جديدة في هذا المجال كتنقية المرأة وتمكينها، وتعزيز المواطنة وبناء المجتمع المدني. وظهرت بعض المؤسسات البحثية التي تقوم باستطلاعات الرأي. ومن الأمثلة على هذا النوع من الأهداف وفقاً لما ورد في إجاباتها ما يلي:

- (أ) القيام ببرامج تدريبية لتعزيز مفاهيم الديمقراطية والمجتمع المدني؛
- (ب) توعية المنظمات والأفراد بمفهوم النوع الاجتماعي وأهميته؛
- (ج) تدريب المنظمات والأفراد على إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط والبرامج والنشاطات الرئيسية (Gender mainstreaming)؛
- (د) تشجيع التغيير بكافة أشكاله؛
- (هـ) تشجيع الثقافة والفنون في فلسطين والعمل على تنميتها؛
- (و) التعاون مع المؤسسات والجمعيات لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للأفراد في المجال الصحي.

وقد شهدت فترة نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات، قفزة كبيرة في العمل الأهلي الفلسطيني، حيث بدأت تتبلور مع الوقت رؤيا متكاملة لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية المقاومة والتنمية. وجرى انتهاج سياسة تقوم على أساس الاعتماد على النفس من خلال تقوية المجتمع الفلسطيني وتمكينه، وبناء قاعدة خدمات مستقلة عن القطاعات الحكومية، وبناء نماذج إنمائية ملائمة للواقع السياسي القائم. ومع توقيع اتفاق إعلان المبادئ عام ١٩٩٣ وتأسيس السلطة الفلسطينية وأجهزتها التنفيذية التي أصبحت تقدم الجزء الأكبر من الخدمات، نشأ في فلسطين وضع جديد لم يكن للمنظمات الأهلية عهد به في السابق. وبدأ التحدي الفعلي لهذه المنظمات في أداء دور مزدوج ينطوي على الصراع مع الاحتلال ومواجهته من أجل التحرر الوطني، وبناء المجتمع المدني في ذات الوقت. وتتطلب هذه المهام من المنظمات غير الحكومية إعادة النظر في أهدافها وأولويات عملها وبرامجها وربطها مع احتياجات وأولويات المجتمع الفلسطيني، والالتزام بشكل فاعل في التأثير على التشريعات والقوانين لما لذلك من أهمية في خلق بيئة قانونية ديمقراطية تضمن حرية التنظيم والحريات المدنية الأساسية.

وقد فصلت أغلب المنظمات غير الحكومية بين موضوعي المواطنة والنوع الاجتماعي، وقليلة هي المنظمات التي جمعت بين هدف المواطنة والنوع الاجتماعي. وكان من أبرز المنظمات التي تعمل في مجال المواطنة: مؤسسة الملتقى المدني، ومركز البحوث والدراسات الفلسطينية،

ومؤسسة مواطن. ومن المنظمات التي تعمل على الجمع ما بين هدي النوع الاجتماعي والمواطنة: طاقم شؤون المرأة، ومركز المرأة للإرشاد القانوني وتامر للتعليم المجتمعي.

جيم - مقارنة أنشطة المنظمات غير الحكومية ما قبل وبعد معاهدات السلام والتغير الذي طرأ عليها

قامت المنظمات غير الحكومية في فلسطين بتنفيذ مجموعة من الأنشطة وفي أكثر من مجال بهدف تحقيق الأهداف التي سبق ذكرها. وفي نطاق عينة البحث نجد أن ٥٩ منظمة (٩٠،٨ في المائة) تقدم خدمات ثقافية وتعليمية، منها ١٦ منظمة تقدم خدمات تعليمية نظامية سواء في مجال رياض الأطفال أو التعليم الأساسي. في حين تقوم ٤٨ منظمة بتقديم خدمات التعليم المهني، كالأعمال الإدارية والسكرتارية والخياطة وتصفيف الشعر والتجميل. وتميزت جمعية الشبان المسيحية بتقديم تدريب مهني غير تقليدي، حيث تقوم في مركزها في أريحا بتدريب النساء على تصليح الأجهزة الإلكترونية، وبذلت جهداً مع النساء والمجتمع المحلي لتقبل هذا النوع من التدريب. وتقدم ٤٣ منظمة (٦٦،٢ في المائة) خدمات ورعاية اجتماعية سواء للأيتام أو ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين. كما تقدم ٢٤ منظمة (٣٦،٩ في المائة) خدمات في مجال حقوق الإنسان والاستشارات القانونية. وتقدم ١٧ منظمة (٢٦،٢ في المائة) خدمات صحية. وهذا يعكس واقع المنظمات الأهلية في فلسطين والدور الذي لعبته في تقديم الخدمات الأساسية للجمهور في غياب الدولة.

ومن الملفت للنظر ضعف البرامج الرياضية والاجتماعية الموجهة للشباب، في الوقت الذي يشكل فيه الشباب دون ١٥ سنة نسبة ٤٧ في المائة من السكان في فلسطين. كذلك الأمر بالنسبة لبرامج التنمية الاقتصادية، فمع أن خدمات الإقراض تقدم من ١٠ منظمات وعدد منها موجه للنساء فقط، وأن هذا المجال حديث بالنسبة للنساء، يتضح أن ٤ منظمات فقط تقدم استشارات اقتصادية. وفي ذات الوقت، يتضح أن البرامج التي تهتم بتعزيز المواطنة والديمقراطية والنوع الاجتماعي قد أخذت بتعزيز وجودها أو أن منظمات قائمة قد أخذت بهذا التوجه على الرغم من حداثة، فقد صرحت ١٢ منظمة (١٨،٥ في المائة) بأنها تقوم بهذا النشاط.

الجدول ٩ - الأنشطة التي تمارسها المنظمات غير الحكومية في فلسطين

نوع النشاط	عدد المنظمات التي تمارسه	النسبة المئوية
برامج تعليمية وثقافية	٥٩	٩٠،٨
التدريب والتأهيل	٤٨	٧٣،٨
خدمات الرعاية الاجتماعية	٤٣	٦٦،٢

الجدول ٩ - (تابع)

نوع النشاط	عدد المنظمات التي تمارسه	النسبة المئوية
الضغط على المستوى الوطني	٣٦	٥٥,٤
الضغط على المستوى العالمي	٣٣	٥٠,٠
خدمات الاستشارة القانونية وحقوق الإنسان	٢٤	٣٦,٩
خدمات صحية	١٧	٢٦,٢
تعزيز المواطنة والديمقراطية	١٢	١٨,٥
خدمات الإقراض	١٠	١٥,٤
مهارات تمكين الذات	٨	١٢,٣
برامج زراعية	٥	٧,٧
برامج شبابية: رياضية واجتماعية	٥	٧,٧
استشارات اقتصادية	٤	٦,٢

ويتأكد ضعف البرامج الموجهة للأطفال والشباب من خلال الأسئلة الموجهة للمنظمات حول فئة العمر المستهدفة من البرامج، فمعظم الأنشطة موجهة لمن هم فوق ١٥ عاماً. وفي الغالب ليس هناك تحديد للسنة المستهدفة، فقد أشارت (٥٦ في المائة) من هذه المنظمات إلى أنها تستهدف الفئة ما بين ١٥ و ٥٩ عاماً. وأوضحت ٤٢ في المائة منها بأن برامجها موجهة إلى كافة الفئات، وذلك مقابل ٢ في المائة لمن هم دون ١٥ عاماً. وهذا يعني عدم تخطيط البرامج بناء على الدراسات العلمية لتوزيع السكان واحتياجات كل فئة عمرية. ولا شك في أن احتياجات ومتطلبات الطفولة تختلف عنها للشباب بين ١٥ و ٢٤ عاماً وتختلف أيضاً لمن هم فوق هذا العمر. ويدل هذا الوضع على استمرار عدم التخصص، والنظر إلى الأفراد كمجموعة واحدة متماثلة في احتياجاتها، مما يتطلب مراجعة من قبل المنظمات لأهدافها وللفئة المستهدفة من برامجها، وإعادة تخطيط أنشطتها بناء على ذلك. ويتضح كذلك أن قلة من المنظمات تولي اهتماماً للفئات المجتمعية المختلفة تبعاً لاحتياجاتها من محدودي الدخل والمتسربين من المدارس، والمعارضين للعنف، والنساء، وذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين. فقد أوضحت غالبية المنظمات (٧٥,٥ في المائة) أن برامجها موجهة لكافة الفئات.

ومنذ توقيع اتفاق إعلان المبادئ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، دخلت الأراضي الفلسطينية في تحولات بالغة التعقيد أدت إلى ظهور حالة فريدة من التحرر المدني والمتمثل في غياب القوانين التي تنظم حياة الناس، وتعدد صلاحيات الأجهزة الأمنية، إضافة إلى الانخفاض الحاد في مستوى المعيشة وتدني الدخل القومي وارتفاع نسبة البطالة وزيادة عدد الأسر التي تعيش تحت حد الفقر والتي تجاوزت نسبتها ٢٠ في المائة. لذلك كان من الضروري دراسة تأثير هذه المتغيرات على برامج

وأشطة المنظمات غير الحكومية. ولدى الاستفسار عن التغيرات التي طرأت على هذه المنظمات، اتضح ان ٢٨،٦ في المائة منها أدخلت تغييراً على أهدافها وطورت برامجها لتواكب المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومن الطبيعي ان تدرس المنظمات مدى تأثيرها على المجتمع والفئات المستهدفة، وان تجري التغيرات المطلوبة لتواكب الأحداث. ولكن أجابت ٧١،٤ في المائة من منظمات العينة بأنه لم يطرأ تغيير على أهدافها وبرامجها، وبالتالي فهي لم تجد في المتغير السياسي مبرراً لإعادة النظر في أهدافها وبرامجها لتتلاءم والواقع الجديد، علماً بأن معظمها قد ذكر بأن الاتفاق كان له أثر على مصادر تمويلها. وقد تساعد دراسة أسباب ذلك في تفسير عدم ملاحظة التأثير الإنمائي للمساعدات الكبيرة المقدمة من المصادر المختلفة للجمعيات الأهلية.

ولا بد من إجراء دراسة متعمقة للبرامج التي تقدمها المنظمات الأهلية ومدى ملاءمتها للمتغيرات الجديدة لضمان استمرارية عمل هذه المنظمات وتفعيل دورها. فوجود سلطة فلسطينية يعني هذه المنظمات من تقديم بعض الخدمات لأنها مقدمة من قبل السلطة، ولكن قد يتطلب الأمر استحداث خدمات جديدة أو التخصص في بعضها لتصبح ذات نوعية متميزة. هذا إضافة إلى أن زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل يستدعي من هذه المنظمات بحث الاحتياجات الجديدة والخدمات التي يجب تقديمها للمرأة العاملة للمساعدة في زيادة مشاركتها في عملية التنمية.

دال - التنسيق فيما بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية في مجال المواطنة وقضايا النوع الاجتماعي

تثار العديد من الملاحظات حول طبيعة العلاقة بين المنظمات غير الحكومية وبين مؤسسات السلطة، خاصة وأن غالبية هذه المؤسسات قد نشأت وتطورت في غيابها، وكانت تقوم بتقديم الخدمات للجمهور عوضاً عنها. وكانت هذه المنظمات هي التي تحصل على التمويل من المنظمات الأجنبية. ولذلك رأت في مؤسسات السلطة منافساً لها على مصادر التمويل وبشكل خاص في مجال الخدمات والمساعدات الإنسانية. وكان من الضروري ومنذ بداية تسلم السلطة لصلاحياتها أن تقوم على تنظيم العلاقة بينها وبين المنظمات غير الحكومية، وأن تتأكد من أن هذه المنظمات غير الحكومية لن تكون بديلاً عن الدولة بل شريكاً لها في عملية التنمية. ولعل صدور قانون الجمعيات والمنظمات الأهلية الذي ينظم عمل هذه المنظمات وعلاقتها بالسلطة، وتسهيل الإجراءات الإدارية لدى أجهزة السلطة المتعلقة بتسجيل الجمعيات من شأنه تعزيز عملية التنسيق والتعاون فيما بين الطرفين.

ومع ذلك، هناك العديد من أشكال التعاون والتنسيق بينهما. فقد أوضحت ٥٦ منظمة (٨٦،٢ في المائة) من العينة بأن علاقتها مع مؤسسات السلطة هي علاقة تكاملية، في حين أوضحت ٧ منظمات (١٠،٨ في المائة)، بأن العلاقة علاقة تنافسية، وذكرت منظمتان (٣ في المائة) أن التعاون والتنسيق هو الذي يحكم هذه العلاقة. إن ارتفاع نسبة المنظمات التي ترى بأن العلاقة ما بين المنظمات غير الحكومية ومؤسسات السلطة علاقة تكاملية هو مؤشر إيجابي يجب الاستفادة منه

والبناء عليه من قبل السلطة الفلسطينية. ولدى الاستفسار عما إذا كان هناك تعاون بين المنظمات الأهلية وبين مؤسسات السلطة الفلسطينية، أجابت ٥٥ منها (٨٤,٦ في المائة) بنعم. ولدى الاستفسار عن علاقة التعاون هذه كانت الإجابات متنوعة، حيث أشار البعض الى أنها تتم من خلال المشاركة في ورشات العمل، والبعض الآخر قال بأنها تتم من خلال التعاقد، في حين أشار قسم ثالث الى أنها تتم من خلال الحوار المستمر. هذا ولم تجب عن هذا السؤال ٩ منظمات.

الجدول ١٠ - علاقة المنظمات غير الحكومية مع السلطة

نوع التعاون	عدد المنظمات	النسبة المئوية
ورشات العمل	٤٧	٧٢,٣
الحوار	٣٨	٥٨,٥
التعاقد	٣٠	٤٦,٢

ولا شك في أن وجود آلية لتنظيم عمل الجمعيات بالتشاور والتنسيق ما بين السلطة والمنظمات غير الحكومية هو أمر في غاية الأهمية، ومن شأنه استثمار الأجواء الإيجابية السائدة حتى الآن. ويتطلب تحقيق التطوير الإنمائي في البلدان النامية وجود تعاون وثيق وتشاور واتصالات مستمرة بين القائمين على هذه الخدمات من منظمات غير حكومية ومؤسسات السلطة الوطنية، وذلك من أجل تطوير الخدمات المقدمة للفئات المجتمعية المختلفة وبشكل خاص الفقيرة منها.

كذلك فإن تقييم العلاقة ما بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية يتطلب دراسة هياكلها التنظيمية ومدى تطبيقها للديمقراطية في حياتها الداخلية، وآلية اتخاذ القرار فيها، وتفاعلها مع انتخابات المجلس التشريعي كأكبر حدث له علاقة بممارسة الإنسان لحقه في المواطنة.

وقد تنوعت الهيئات القيادية للمنظمات غير الحكومية ما بين لجنة تنفيذية ومجلس أمناء وهيئة إدارية، إضافة إلى أن غالبيتها تجمع أكثر من شكل هيكلي تنظيمي. فبعضها يجمع ما بين هيئة تنفيذية ومجلس أمناء، أو هيئة إدارية ومجلس أمناء وقليل منها له هيئة استشارية.

الجدول ١١ - الهيئات التنظيمية وعدد المنظمات التي يتواجد لديها مثل هذه الهيئات في عينة البحث

نوع الهيئة	العدد	النسبة المئوية
موظفون	٥٣	٨١,٥
هيئة إدارية	٤٩	٧٥,٤

الجدول ١١ - (تابع)

نوع الهيئة	العدد	النسبة المئوية
هيئة عامة	٣٩	٦٠,٠
هيئة تنفيذية	٣١	٤٧,٧
مجلس أمناء	٣٠	٤٦,٢
هيئة استشارية	١٧	٢٦,٢

ويجري تسيير العمل في ٨٠,١ في المائة من المنظمات غير الحكومية من خلال موظفين يعملون في هذه المؤسسات. ويوجد لدى ٦٠ في المائة منها هيئة عامة يتراوح عدد أعضائها ما بين ٢٩ عضواً و ٣٠٠٠ عضو. أما الأحزاب السياسية، فإن عدد أعضائها أكثر من ذلك إلا أنها لم تصرح عنه.

أما بالنسبة للتنظيم الداخلي لهذه المنظمات، فقد شهدت السنوات التي سبقت الانتفاضة عام ١٩٨٧ صراعاً حاداً على رئاسة عدد منها. وبسبب العمل السياسي السري، عملت الأحزاب من خلال تلك المؤسسات وأصبحت هي الساحة التي تمارس فيها الأحزاب نشاطها وتثبت قوتها من خلال انتخاباتها. وكانت الفترة التي تسبق الانتخابات هي فترة نشاط لتسديد اشتراكات الأعضاء وزيادة العضوية. ومن المؤسسات التي شهدت صراعاً واسعاً على رئاسة هيئاتها الإدارية الهلال الأحمر في غزة والخليل، وكل من نادي الموظفين ونادي الخريجين واتحاد الجمعيات الخيرية في القدس. ومنذ اندلاع الانتفاضة الشعبية في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، قامت السلطات الإسرائيلية بإغلاق عدد من المؤسسات وحظرت النشاط السياسي، وشلت الحياة الداخلية لعدد كبير منها، وأصبحت انتخابات أغلبها شكلية، واعتمد مبدأ اقتسام المقاعد بين الأطراف السياسية (بالحصص) كطريقة مقبولة لتحديد الرئاسة في هذه المنظمات عوضاً عن الانتخابات. وأصبح الاهتمام بالعضوية شكلياً، وبدأت الأحزاب تسدد اشتراكات أعضائها وأصدقائها. وبالمقابل أغلقت الكثير من الجمعيات الخيرية باب العضوية تحت شعارات أمنية وحافظت بذلك على قدرتها على السيطرة على هذه المؤسسات وأصبحت الانتخابات تتم بالتعيين أو بالتركية، وهذا يفسر الدرجة العالية من التسامح داخلها وسهولة تطبيق الإجراءات الإدارية فيها. واستمر هذا النمط من العمل حتى الآن على الرغم من عدم وجود المبرر الأمني الذي كانت تستخدمه هذه المنظمات لتعجيل عدم إجراء الانتخابات فيها. وتنص الأنظمة الداخلية لهذه المنظمات على فترة محددة للهيئات القيادية تتراوح ما بين عامين وخمسة أعوام يمكن أن تجدد لدورة انتخابية ثانية. وعدم التزام هذه المنظمات بلوائحها الداخلية، وعدم تفعيل دور أعضائها من خلال المشاركة في الانتخابات يفقد الأعضاء الإيمان بمصادقية المنظمة والديمقراطية وإمكانية التغيير، وبالتالي الرغبة في العمل.

ولدى فحص كيفية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، أوضحت ٤٩ منظمة (٧٥،٤ في المائة) بأن إحدى الهيئات القيادية (هيئة تنفيذية، أو مجلس أمناء، أو هيئة إدارية) تضع سياسات المنظمة، مقابل ١٦ منها (٢٣،٨ في المائة) أجابت بأنه يتم إشراك الهيئة العامة والموظفين في وضع السياسات. وليس هناك فرق يذكر بين منظمات الضفة الغربية ومنظمات قطاع غزة في هذه الممارسات. وبذلك، فقدت هذه المؤسسات شعبيتها، وأخذت الصورة التي كانت تحتلها في أوساط الجماهير تبهت شيئاً فشيئاً. وفقدت هذه المنظمات قدرتها على المساهمة في تقديم الحلول للعديد من المشاكل التي تعاني منها الجماهير ومن ثم التأثير في أوساطها. وفقدت بذلك التأثير على السياسات العامة بهذا الخصوص.

وتتطلب استعادة هذه المنظمات لدورها العمل أولاً على زيادة تفاعلها مع الأحداث الجارية. فليس مقبولاً أن تبقى غالبية المنظمات خارج دائرة التأثير في القوانين في الوقت الذي يتمتع فيه الشعب الفلسطيني بفرصة تاريخية في صناعة مستقبله ومستقبل الأجيال القادمة من خلال وضع نصوص واضحة تعزز الديمقراطية وتدعمها. كما أن لقوة هذه المنظمات علاقة بإعادة الاعتبار لأنظمتها الداخلية وتفعيل دور أعضائها من خلال إعادة الحياة الديمقراطية داخلها وإجراء الانتخابات، وذلك إن أرادت أن تصبح قاعدة للديمقراطية في المستقبل.

ولدى مراجعة دور هذه المنظمات في تعزيز النوع الاجتماعي وربطه بالمواطنة في المجال السياسي والأنشطة التي مارستها خلال فترة الانتخابات يتضح أنه محدود. كما يتضح أن غالبية هذه المنظمات قد عقدت ورشات عمل لتشجيع النساء على المشاركة في الانتخابات، ولكنها لم تدعم المرشحات عملياً لا من خلال دعم أو تمويل الحملات الانتخابية أو من خلال إصدار ملصقات ونشرات أو التطوع في تلك الحملات. وما زال دورها ضعيفاً في عملية التأثير والضغط بهدف تعزيز المساواة وتكافؤ الفرص واتخاذ إجراءات إيجابية في هذا الصدد كزيادة نسبة تمثيل النساء في المجالات المختلفة.

وقد يكون النشاط الأبرز في هذا المجال ما تقوم به كل من وزارات التربية والتعليم، والصحة، والتخطيط، والشؤون الاجتماعية، والشباب والرياضة في تنفيذ البرامج المختلفة التي تنتم بالتنسيق ما بين المؤسسة الحكومية والمنظمات غير الحكومية. ومن الأمثلة على ذلك، قيام مركز تطوير المناهج التعليمية في وزارة التربية والتعليم بتشكيل فريق فلسطيني لإعداد المناهج التعليمية المختلفة. ويشارك في لجان هذا الفريق أفراد من وزارة التربية والتعليم ومن المعلمين والأكاديميين والمهنيين والناشطين في المنظمات غير الحكومية وفق تخصصاتهم المختلفة. كما قام مركز البحوث والدراسات الفلسطينية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بإعداد وإصدار كتاب المديريات - الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان في فلسطين. وهو كتاب يتم تدريسه للصف العاشر في المدارس الفلسطينية، ويجمع ما بين مفهوم المواطنة والنوع الاجتماعي من خلال طرحه لمبدأ المساواة وعدم التمييز ضد المرأة.

وقامت وزارة الصحة بالتعاون مع المنظمات الصحية غير الحكومية، بوضع السياسات الصحية عامة والمتعلقة بصحة المرأة خاصة. كما تتعاون عدة وزارات هي: وزارة الشؤون الاجتماعية، والشباب والرياضة، والثقافة، والتخطيط، والتعاون الدولي، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على وضع خطة خاصة بالطفل ومجموعة من الأنشطة لتنفيذ أهدافها. وتم تشكيل لجنة مشتركة من هذه المؤسسات وعدد من المنظمات غير الحكومية لمتابعة تنفيذ الأنشطة المختلفة.

وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧، بادرت وزارة الشؤون الاجتماعية بدراسة قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية وتنظيم موضوع تسجيلها وذلك مع الأطراف المعنية وأعضاء المجلس التشريعي وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية. وجرى مناقشة وقبول العديد من المقترحات مما يدل على أن توحيد جهود المنظمات غير الحكومية في قضية معينة لا بد وأن يحدث تأثيراً إيجابياً يساهم في عملية التغيير تدريجياً.

هاء- التنسيق والترابط فيما بين المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المواطنة وقضايا النوع الاجتماعي

يعتبر التنسيق أحد السمات المميزة للمنظمات غير الحكومية في فلسطين، حيث نجد أن غالبية الجمعيات الخيرية منضوية تحت الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، والمنظمات النسوية تعمل تحت مظلة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية والمهتمة ببناء مجتمع مدني ديمقراطي هي ضمن شبكة المنظمات غير الحكومية، بينما ينضم عدد آخر منها إلى هيئة المؤسسات الوطنية. ونجد أن عدداً كبيراً من هذه المنظمات له علاقات على المستوى الدولي والعربي، وأن هذه المنظمات تشارك في العديد من المؤتمرات على المستويين المحلي والعربي، وتعد نفسها لهذه المؤتمرات من خلال المشاركة في إعداد الأوراق المقدمة خلالها. وبذلك اكتسبت هذه المنظمات خبرات هامة إلا أنها غير مستفاد منها بالدرجة الكافية.

ويعتبر مجال تقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية المجال الأوسع للتنسيق ما بين هذه المنظمات. وإلى حد ما يوجد تنسيق بين عدد من المنظمات القانونية في مجال القانون وحقوق الإنسان، إلا أن تجربة التنسيق هذه لم تتسع لتشمل مجالات أخرى كالمساهمة في تطوير برامج المنظمات وهاكلها التنظيمية لتواكب المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يمكن هذه المنظمات من تعزيز دورها والمساهمة في إحداث تغيير في المجتمع. ويؤدي طاقم شؤون المرأة دوراً رائداً في مجال التنسيق بين الأطر والمراكز النسوية، بما يمكن المنظمات النسوية من تطوير برامجها وتفعيل كوادرها وتدريبهم على مهارات مختلفة تساعد في أداء مهمتهم والوصول إلى أهدافهم. ويتم ذلك من خلال عدة برامج تتعاون في تنفيذها الأطر والمراكز المشاركة في عضويته، وبرنامج التعبئة من أبرز هذه البرامج. كما قام الطاقم بإصدار مجلة نصف شهرية تدعى "صوت

النساء" إضافة إلى إصدار نشرات دورية مثل "التنسيق النسوي" و"أصداء"، التي تطرح القضايا ذات الأهمية القصوى للنهوض بالمرأة، وتساعد على زيادة الوعي بقضايا النوع الاجتماعي ونشر المعلومات عن أنشطة المنظمات النسوية المختلفة. وقد استطاعت الأطر النسوية الخمسة المشاركة في برنامج التعبئة عقد ٤١٦ ورشة عمل في ٢٧٧ موقعا، شارك فيها ما مجموعه ٢١٧ ٦ امرأة التزم منهن ٦٨٦ ١ مع البرنامج بشكل مستمر، وانتظم منهن ٤٤٩ امرأة في هذه الأطر. كما تم الوصول إلى ٤٦٦ فردا ممن هم في مركز صنع القرار (أعضاء مجلس تشريعي، أو رؤساء بلديات أو مجالس محلية، أو مدراء مدارس).

ومن المفيد في هذا المجال، التطرق لتجربة "البرلمان السوري" باعتبارها تجربة فريدة من نوعها على المستوى العربي، تم من خلالها طرح قضايا المرأة والقوانين التي ترى مجموعة من النساء ضرورة تضمينها في القوانين الفلسطينية. وعلى الرغم من أن المنظمات التي شاركت في هذا النشاط محدودة، إلا أن مناقشة قوانين الأحوال الشخصية والمقترحات المقدمة بهذا الخصوص أثارت جدلا واسعا في كافة الأوساط الشعبية في فلسطين. وعلى الرغم من عدم الوصول إلى موقف واضح من القضايا المطروحة، كانت التجربة بحد ذاتها ناجحة كونها ساهمت في تحويل قضية المرأة من قضية خاصة تهم النساء إلى قضية عامة تهم المجتمع بأكمله. وبناء على تجربة البرلمان السوري وعملية التقييم التي جرت بمشاركة عدد كبير من المنظمات النسوية، وعلى إيجابيات هذه التجربة ومحاولة لتجنب السلبيات والاستعانة بالخبرات على المستوى العربي، يجري حاليا الإعداد لحملة وطنية بمشاركة أكبر عدد من المنظمات غير الحكومية المعنية من أجل وضع قانون للأحوال الشخصية متطور وحديث.

وتؤدي شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية دورا متميزا في هذا المجال، فهي تعمل على تحسين وتطوير الأداء المؤسسي والإداري والمالي لأعضاء الشبكة على أسس علمية، وتعمل على الارتقاء بمستوى الكادر الوظيفي والإداري المتخصص من خلال التدريب والتأهيل. وتشترط الشبكة على المنظمات الراغبة في الانضمام لعضويتها أن تمتلك تقارير مالية مدققة، وأن يكون لها هيئاتها الإدارية والإشرافية المتخصصة. وتقوم الشبكة بعقد المؤتمرات من أجل تحقيق أهدافها كان أحدثها في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في مقر الأسقفية العربية برام الله بعنوان "الديمقراطية والتعددية - أزمة الحزب السياسي الفلسطيني". وتمحورت جلسات العمل الثلاث حول أزمة الحزب السياسي الفلسطيني، واجتهادات أولية للخروج من الأزمة، والتغيير في دور الحزب السياسي. وشارك في هذا المؤتمر مجموعة من السياسيين وممثلون عن الأحزاب السياسية المختلفة وأكاديميون. ولا يقتصر نشاط الشبكة على تبادل الخبرة ما بين المنظمات الفلسطينية وإنما يمتد نشاطها إلى المستوى الإقليمي. فقد قامت بالتعاون مع منظمة فريدريك نويمان الألمانية بعقد دورة إقليمية في إدارة التنمية الاستراتيجية، كما نظمت مؤتمرا دوليا في ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ حول التحرر والتحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث. وتصدر الشبكة رسالة إخبارية فصلية تنشر من خلالها القضايا ذات الأهمية في مجال المواطنة وتعزيز الديمقراطية ونشاطات المنظمات المختلفة.

رابعاً- دور المنظمات غير الحكومية في غرس مفهوم المواطنة

ارتبط مفهوم المواطنة لدى عدد كبير من المنظمات غير الحكومية بالوطنية، والتي كانت ولفترة طويلة تعني مواجهة الاحتلال وتقديم الخدمات للمجتمع للمساعدة على الصمود. وبالتالي، اعتبرت المشاركة في الأنشطة التي تحقق ذلك هي دليل على قيام المنظمة بدعم مفهوم المواطنة. وبعد تسلم السلطة الفلسطينية لصلاحياتها أصبحت "المواطنة" تعني لبعض المنظمات دعم السلطة الفلسطينية، في حين أصبح مفهومها للبعض الآخر يقوم على أساس دعم الديمقراطية ودعم القوانين التي تحقق ذلك. وكان تشكيل شبكة المنظمات الأهلية من مجموعة من المنظمات غير الحكومية والأهداف التي حددتها الشبكة لعملها دليلاً عملياً على أهمية دورها في تعزيز مفهوم المواطنة وربطه بالديمقراطية.

ويمكن اعتبار أهداف المنظمات غير الحكومية وبرامجها مؤشراً على دورها في غرس مفهوم المواطنة. كما أن تفاعلها مع انتخابات المجلس التشريعي ومتابعة مناقشاته هو مؤشر عملي على دورها في غرس هذا المفهوم، باعتبار أن هذه الانتخابات وما نتج عنها من تشكيل للمجلس التشريعي والسلطة التنفيذية كانت أكبر حدث فلسطيني بعد توقيع اتفاق أوسلو له علاقة بممارسة الإنسان لحقه في المواطنة.

ولدراسة دور هذه المنظمات في تعزيز مفهوم المواطنة وربطه بتعزيز الديمقراطية، كان لا بد من دراسة الهيئات العامة لهذه المنظمات، وكيفية انتساب أعضاء جدد لها، وكيفية تجديد عضوية الأعضاء القدامى، والنشاطات التي يمارسها الأعضاء. وقد دلت الدراسة على أن العضوية في معظم المنظمات غير الحكومية هي عضوية شكلية، ومغلقة في أغلب الأحيان، وتجدد للأعضاء السابقين من خلال دفع رسوم الاشتراك. ولا يمارس الأعضاء حقوقهم في المشاركة في وضع السياسات واختيار الهيئات القيادية حيث يتم اختيار المسؤولين إما بالتعيين أو بالتزكية. وقد ساعد ذلك في تمكين الهيئات الإدارية والتنفيذية من السيطرة على هذه المؤسسات، وارتفعت درجة التسامح داخلها. وذلك على الرغم من أن الأنظمة الداخلية لغالبية المنظمات غير الحكومية تنص على إجراء الانتخابات كآلية لاختيار الهيئات القيادية، كما تنص اللوائح الداخلية على ضرورة وجود فترة محددة لهذه الهيئات تتراوح ما بين عامين وخمسة أعوام، يمكن أن تجدد لدورة انتخابية ثانية.

وتعتبر برامج وأنشطة هذه المنظمات ذات العلاقة بمفهوم المواطنة مؤشراً على الدور الذي تؤديه في هذا المجال. ومن خلال المراجعة نلاحظ ضعف البرامج التعليمية والموجهة لطلاب المدارس سواء تلك المتعلقة بدعم قانون لتعليم الديمقراطية في المدارس، أو المتعلقة بإقامة ورشات عمل لتعليم الديمقراطية في المدارس. ويتسم هذا الموضوع بأهمية خاصة في فلسطين، لأن التعطل عن المدارس قد أفقد الطلاب بعض الاتجاهات الإيجابية، مثل الانضباط، واحترام الأنظمة والقوانين. وتتطلب إعادة تدريب الطلاب على هذه الأمور جهوداً خاصة من المدارس.

أما بالنسبة للقضايا المتعلقة بتشجيع المساواة وتشجيع المشاركة في الانتخابات ودعم حقوق المرأة والطفل ومناقشة مشاريع القوانين مع المنظمات الأخرى وأعضاء المجلس التشريعي، فيتضح أن ما يقارب ٦٠ في المائة من المنظمات تقوم بذلك. ومن أبرز المنظمات النشيطة في هذا المجال هي شبكة المنظمات غير الحكومية التي أصبحت تقوم بدور وطني إنمائي متميز. وذلك من خلال دورها في ترسيخ الديمقراطية والعمل المشترك مع المجلس التشريعي ولجانته المختلفة بهدف إصدار تشريعات ديمقراطية وعصرية، والارتقاء بالثقافة السياسية الديمقراطية للمجتمع.

الجدول ١٢ - أبرز أنشطة المنظمات غير الحكومية لترسيخ مفهوم المواطنة خلال ١٩٩٨

نوع النشاط	التكرار	النسبة المئوية
مناقشة مشاريع القوانين مع المنظمات الأخرى وأعضاء المجلس التشريعي	٤٢	٦٤,٦
دعم حقوق المرأة والطفل	٤٠	٦١,٥
تشجيع المشاركة في الانتخابات	٣٩	٦٠,٠
تشجيع المساواة	٢٩	٤٤,٦
تعليم احترام القانون	٢٢	٣٣,٨
الاستمرار في إصدار الملصقات في الأماكن العامة	١٤	٢١,٥
إقامة ورشات عمل لتعليم الديمقراطية في المدارس	١٠	١٥,٤
دعم قانون لتعليم الديمقراطية في المدارس	٨	١٢,٥
تنفيذ برامج تلفزيونية حول المواطنة والديمقراطية والنوع الاجتماعي	٦	٩,٢

ويتطلب تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في تشجيع المساواة أساساً، العمل على تفعيل الحياة الداخلية لهذه المنظمات، وزيادة شفافيتها، وتقوية تفاعلها مع الأحداث الجارية. فليس من المقبول أن تبقى غالبية المنظمات خارج دائرة التأثير على القوانين في الوقت الذي يتمتع فيه الشعب الفلسطيني بفرصة تاريخية في صناعة مستقبله ومستقبل الأجيال القادمة من خلال وضع نصوص واضحة تعزز الديمقراطية وتدعمها المناهج التعليمية. ولقوة هذه المنظمات علاقة بإعادة الاعتبار لأنظمتها الداخلية وتفعيل دور أعضائها من خلال إعادة الحياة الديمقراطية داخلها وإجراء الانتخابات فيها وإعلان موازاناتها. وذلك إن هي أرادت أن تصبح قاعدة للديمقراطية في المستقبل.

ألف - دور المنظمات غير الحكومية في زيادة الوعي لأهمية قضايا النوع الاجتماعي

ما زال الكثير من المنظمات غير الحكومية ينظر إلى قضايا المرأة باعتبارها قضايا خاصة بها، وباعتبار أن مهمة التعبئة وزيادة الوعي لقضايا النوع الاجتماعي هي مهمة منوطة بالمنظمات

النسوية فقط المستفيدة من ذلك. وكما ذكر سابقاً، فإن مفهوم النوع الاجتماعي هو مفهوم حديث؛ وقد بدأ الوعي لهذا المفهوم في فلسطين في أواسط التسعينات. وكان مركز الدراسات النسوية وطاقم شؤون المرأة أول من قام بحملة للتوعية بقضايا النوع الاجتماعي. أما بالنسبة لبقية المنظمات غير الحكومية، فيمكن استنتاج دورها من خلال مراجعة الأدوار الموكلة إلى كل من الرجال والنساء في هذه المنظمات وفي أي من الهيئات. كذلك، يمكن اعتبار ممارسة بعض الأنشطة مؤشراً على دور هذه المنظمات تجاه تعزيز مفهوم النوع الاجتماعي. وفي محاولة للتعرف على مدى وعي هذه المنظمات لأدوار كل من النساء والرجال فيها، تمت مراجعة أعداد كل من الذكور والإناث في الهيئات العليا لها: الهيئات التنفيذية، ومجالس الأمناء، والهيئات الاستشارية. واتضح أن نسبة الإناث فيها متواضعة ولا تزيد عن الثلث. وذلك في حين أن نسبتهن مرتفعة في الهيئات الإدارية لأن الجمعيات الخيرية تعتمد الهيئات الإدارية كهيئة قيادية، وهذه الجمعيات هي في الغالب نسائية تماماً وكافة أعضائها من النساء، مما ساعد على رفع نسبة النساء فيها. أما على صعيد الهيئات العامة للمنظمات، فنجد أن نسبة النساء تشكل ٤٢ في المائة منها. وإذا أخذنا في الاعتبار العامل السابق أيضاً نستنتج أن مشاركة النساء في المنظمات المختلطة ضعيفة مما يتطلب جهوداً كبيرة لزيادتها كي تؤخذ قضايا المرأة بالجدية اللازمة وكي تساهم المرأة في بناء المجتمع المدني الفلسطيني.

الجدول ١٣ - نسبة النساء إلى الرجال في المنظمة حسب مستوى الهيئة

مستوى الهيئة	رجال		نساء	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
هيئة تنفيذية	١٢٩	٦٠,٨	٨٣	٣٩,٢
مجلس أمناء	٢٤٢	٦٤,٢	١٣٥	٣٥,٨
هيئة استشارية	٤١	٧٤,٥	١٤	٢٥,٥
هيئة إدارية	١٤٦	٤٧,١	١٦٤	٥٢,٩
عضوية الهيئة العامة	٨٩٤٣	٥٨,٠	٦٤٦٠	٤٢,٠
موظفون	٣٦٥	٤١,٠	٥٢٣	٥٩,٠
المجموع	٩٨٦٦	٥٧,٠	٧٣٧٩	٤٣,٠
مجموع من هم في هيئات عليا	٥٥٨	٥٩,٩	٣٩٦	٤٠,١

ولدى الاستفسار عما إذا كانت المنظمة تولي عناية خاصة بالنساء، أجابت نسبة ٨١,٥ في المائة منها بنعم. ولكن لم تبين الأجوبة كيفية ذلك. وكان عدد المنظمات غير الحكومية التي تتيح الفرصة للعاملات فيها أو لأعضائها بالمشاركة في عملية التخطيط، أو في تمثيل المنظمة في المحافل المختلفة، أو في تنفيذ البرامج حتى لو كان ذلك تطوعاً، محدوداً جداً. والعناية التي يمكن أن تولي

للنساء تتطلب بالأساس تدريبهن على أداء المهام المختلفة من خلال الانخراط في تخطيط وتنفيذ الأنشطة التي تقوم بها المنظمة. أما بالنسبة للموظفات، فإننا نجد أن الاهتمام بتدريبهن قائم، فقد أجابت ٨٦،٢ في المائة من هذه المنظمات بأنها تقوم بذلك وتسهله بطرق مختلفة كتغطية تكاليف التدريب، أو تغطية تكاليف المواصلات، واعتبار أيام التدريب كأيام عمل.

وتشجيع العمل التطوعي هو أكثر الأنشطة شيوعاً، ولا غرابة في ذلك حيث أن العمل التطوعي كان ولفترة طويلة من سنوات الاحتلال هو النشاط الأبرز لهذه المنظمات. كما كان بناء العلاقات الاجتماعية ضرورياً لمساعدة الناس على الصمود وتعبيراً عن تضامنهم في مواجهة ممارسات الاحتلال التعسفية. أما النشاطات الأخرى والتي تتضمن التعبير عن الانتماء كالحفاظ على البيئة، أو التعبير عن المواطنة وممارسة الحقوق الإنسانية كالحق في العمل وتلقي الخدمات التعليمية والصحية، فلم يوجه لها الاهتمام الكافي من قبل هذه المنظمات.

الجدول ١٤ - نوع النشاط الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية كمؤشر لتعزيز النوع الاجتماعي

نوع النشاط	نعم		لا	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
تشجيع العمل التطوعي	٥٠	٧٦،٩	١٥	٢٣،١
بناء علاقات اجتماعية مع المجتمع المحلي	٣٣	٥٠،٨	٣٢	٤٩،٢
تشكيل مجموعات للحفاظ على البيئة وتثقيفها	٢٥	٣٨،٥	٤٠	٦١،٥
مساعدة الأفراد في البحث عن فرص عمل	٢٨	٤٣،١	٣٧	٥٦،٩
مساعدة الأفراد في ممارسة حقهم في الحصول على الخدمات	٣١	٤٧،٧	٣٤	٥٢،٣

ولدى مراجعة أعداد العاطلين عن العمل من الذكور والإناث، يتضح أنها مرتفعة فيما بين من هم في العشرينات من عمرهم ومن حملة الدبلوم والكالوريوس وفي تخصصات الآداب والعلوم الإنسانية، وأعدادهم في قطاع غزة أكثر مما هي في الضفة الغربية. ولذلك كانت مساعدة الأفراد في البحث عن فرص عمل أحد الأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، فإن أعداد الشباب العاطلين عن العمل ونسبتهم في المجتمع تتطلب جهوداً أكبر من المنظمات غير الحكومية لدراسة احتياجات هذه الفئة واحتياجات سوق العمل وتصميم البرامج التي تساعد الطلبة على التخصص في مجالات تتلاءم واتجاهات الطلب على الأيدي العاملة.

ويضطلع مركز الدراسات النسوية في القدس بدور رائد في هذا المجال. فقد قام بالتعاون مع منظمة خدمة الجامعات العالمية (World University Service) في بريطانيا عام ١٩٩٣ وبالتعاون مع جامعة كولج (College University) في لندن، بتدريب مجموعة من النساء على إجراء البحوث الاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي. وأعدت المتدربات أربع دراسات كجزء تطبيقي لتدريبن هي:

(أ) نساء ورجال في القطاع الرسمي في الضفة الغربية (للباحثة د. سهى هندية)؛

(ب) التعليم والتدريب المهني والتقني من منظور تخطيط وإدماج النوع الاجتماعي (للباحثة د. لميس أبو نحلة)؛

(ج) خدمات الصحة الإنجابية في أرياف الضفة الغربية - مؤشرات لرسم السياسات (للباحثة د. عايشة الرفاعي أبو حويج)؛

(د) ورشات عمل حول المعتقدات والسلوكيات الجنسية في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة (للباحثة صفاء طميش).

ونظم مركز الدراسات النسوية ثلاث ورشات عمل في شمال ووسط وجنوب الضفة لتشر نتائج هذه الأبحاث، حضرها جمع من ممثلي وممثلات المنظمات غير الحكومية وبعض الوزارات في السلطة الفلسطينية وعدد من المهتمين والمهتمات في هذا المجال. ومهد هذا المشروع السبيل لبرامج أخرى كان من بينها تدريب مديرة مركز الدراسات النسوية، ومديرة برنامج دراسات المرأة في جامعة بير زيت، على تدريب مدربين في مجال النوع الاجتماعي وربط ذلك بالمهارات الإدارية ومهارات الاتصال. وبالتعاون مع مدربات من جامعة كولج (College University) في لندن، تم تعريب المادة التدريبية وأدخلت فيها حالات دراسة من الواقع الفلسطيني واعتمدت كأساس للتدريب في مجال النوع الاجتماعي. وساهمت هذه التجربة في إعادة صياغة أهداف مركز الدراسات النسوية لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في الأنشطة الرئيسية وفي كافة وحدات المركز: الأبحاث والتدريب والمكتبة، بهدف تمكين المركز من الإسهام في تغيير النظرة النمطية السلبية الى المرأة في المجتمع الفلسطيني.

وتطبيقاً لأهداف المركز في تسليط الضوء على مجالات التمييز ضد المرأة واستخدامها في عملية التدريب لزيادة الوعي بمفهوم النوع الاجتماعي وإدماجه في البرامج والخطط والمشروعات والأنشطة الرئيسية، عمل المركز على إنتاج فلمين وثائقيين: الأول بعنوان "النصف الغائب" وهو مأخوذ عن دراسة قام بها المركز بعنوان "مقارنة الوظائف الإدارية لخريجي وخريجات إدارة الأعمال في ثلاث جامعات محلية". والثاني بعنوان "الضلع القصير" ويلقي الضوء على العلاقات

والأدوار الاجتماعية للمرأة والرجل في المجتمع الفلسطيني من خلال توثيق الحياة اليومية لثلاث عائلات فلسطينية من ثلاث مناطق جغرافية. ويعتبر الفلمان مادة تطبيقية يمكن استخدامها في الورشات التدريبية المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

وعقد طاقم شؤون المرأة خلال الفترة ٢٤-٢٩ تموز/يوليو ١٩٩٤ ورشة عمل في رام الله، بعنوان رؤية مستقبلية واستراتيجيات القيادات النسائية. وجرى خلالها التركيز على الفرق ما بين برامج المرأة في التنمية ودمج قضايا المرأة في برامج التنمية. واستمر الطاقم في تنفيذ العديد من البرامج التي ترمي إلى زيادة الوعي والتعبئة بأهمية إدماج قضايا النوع الاجتماعي في كافة البرامج والخطط والأنشطة الرئيسية. كما قام بتدريب الجهات المختلفة على ذلك بالاستعانة بخبرات مركز الدراسات النسوية في القدس وبرنامج دراسات المرأة في جامعة بير زيت.

ويصدر مركز شؤون المرأة في نابلس مجلة فصلية تتناول شؤون وقضايا المرأة. وأصدر حديثاً كتيباً بعنوان "منظمات حكومية أم غير حكومية: المؤسسات النسوية إلى أين؟" وتتناول الدراسة واقع المؤسسات النسوية في ضوء التحديات الجديدة التي نجمت عن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي.

ولعل قيام جامعة بير زيت بإنشاء برنامج دراسات المرأة، والذي أتبعته ببرنامج للدراسات العليا في مجال المرأة والتنمية والقانون، خطوة هامة من أجل التعبئة بأهمية النوع الاجتماعي. كما ان إعطاء الأولوية في الالتحاق بهذا البرنامج للعاملين والعاملات في المنظمات غير الحكومية وفي المؤسسات الحكومية يمثل خطوة هامة على الطريق الصحيح، لأن النوع الاجتماعي وإدماجه في الخطط والبرامج عبارة عن قضية علمية تحتاج إلى دراسة ووعي وتفهم للمؤشرات المرتبطة بها. ويقوم حالياً برنامج دراسات المرأة في جامعة بير زيت بعقد سلسلة من اللقاءات حول استراتيجية العمل النسوي في فلسطين، يمكن التعرف من خلالها على الأحزاب السياسية ودورها في تعزيز مشاركة المرأة فيها، والبرامج التي تتبناها لتحقيق ذلك. ومن ثم الوقوف على أسباب ضعف مشاركة المرأة في العمل السياسي الحزبي. وتشارك في هذه اللقاءات نخبة من الفعاليات النسوية والأكاديميين والأكاديميات.

باء- دور المنظمات غير الحكومية في ربط مفهوم المواطنة بقضايا النوع الاجتماعي

يتطلب استعراض دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز النوع الاجتماعي وربطه بالمواطنة في المجالين السياسي والاجتماعي التعرف على الأنشطة التي مارستها هذه المنظمات خلال الفترة الماضية، وبشكل خاص خلال فترة الانتخابات باعتبارها أبرز حدث سياسي يمارس فيه الإنسان حقه في المواطنة. ويتضح لدى مراجعة هذه الأنشطة ان حوالي ثلث هذه المنظمات قد عقدت ورشات عمل لتشجيع النساء على المشاركة في الانتخابات، ونظمت لقاءات لهن مع الجمهور، إلا أنها لم تعمل على التطوع في الحملات الانتخابية للمرشحات أو المساهمة في تمويلها ودعمها أو إصدار ملصقات ونشرات بهذا الهدف.

الجدول ١٥ - نوع نشاط المنظمات غير الحكومية في تعزيز النوع الاجتماعي وربطه بالمواطنة

نوع النشاط	نعم	
	العدد	النسبة المئوية
لقاءات للمرشحات مع الجمهور	٢٤	٣٦,٩
ورشات عمل لتشجيع النساء على المشاركة في الانتخابات	٢٣	٣٥,٤
تدريب حول حقوق وواجبات المواطنين	٢١	٣٢,٣
التطوع في دعم الحملة الانتخابية للمرشحات	١٩	٢٩,٢
دعم حق الإنسان في المواطنة (مشاركة في نشاط ضد سحب هوية سكان القدس)	١٨	٢٧,٧
تدريب حول سبل حل الصراع بطرق سلمية	١٦	٢٤,٦
إصدار ملصقات ونشرات وكتيبات تشجع على انتخاب النساء	١٥	٢٣,١
توثيق عملية الانتخابات	١٣	٢٠,٠
المساعدة في تمويل الحملات الانتخابية للمرشحات	٣	٤,٦

والواقع ان عددا محدودا من هذه المنظمات قد عمل في أنشطة متنوعة لدعم انتخاب النساء. وكان طاقم شؤون المرأة من أبرزها، في حين غفت المجموعة الأوسع من المنظمات غير الحكومية نفسها من أداء دور فاعل في هذه العملية سواء بالنسبة لدعم النساء أو الرجال ممن يدعمون حقوق الإنسان وحقوق المرأة. هذا ولم تقم أي من المنظمات النسائية أو أي من المنظمات غير الحكومية بتبني مرشح محدد ودعّمه، وذلك تحت شعار الحياد وعدم التحيز أو عدم رغبة المنظمة في القيام بنشاطات سياسية.

وكان بإمكان هذه المنظمات أن تؤدي دورا أفضل بكثير من ذلك الذي قامت به، وكانت لسهامت في تعزيز الديمقراطية، التي تعتبر أساسا في التغيير الاجتماعي والسياسي. وعلى الرغم من ذلك، ما زال المجال أمامها مفتوحا، ويمكنها ان تؤدي الدور المطلوب منها في بناء المجتمع المدني الديمقراطي، من خلال زيادة تفاعلها مع الأحداث الجارية السياسية والاجتماعية، والمساهمة بفعالية في الانتخابات القادمة للمجالس المحلية والبلدية من أجل توسيع فرص النساء في المشاركة بهذه المجالس والتأثير في البناء والتنمية الوطنية.

جيم - المعوقات التي واجهت المنظمات غير الحكومية في الربط بين قضايا النوع الاجتماعي وغرس المفهوم الإيجابي للمواطنة

أشارت منظمات عديدة الى ان مصادرها المالية قد تأثرت بعد توقيع اتفاق أوسلو. وذكرت ان التمويل قد أثر على البرامج والأنشطة، في الوقت الذي لم تقم به هذه المنظمات بإجراء تعديل على أهدافها وبرامجها. ولدى دراسة أبرز المعوقات لعمل تلك المنظمات، نجد أن العوائق المالية تحتل الدرجة الأولى سواء قبل اتفاق أوسلو (٦٦،٢ في المائة) أو بعده (٦٧،٧ في المائة). وتأتي المعوقات السياسية بالدرجة الثانية، حيث عانت منها ٢١،٥ في المائة من المنظمات قبل توقيع الاتفاق وبقيت هذه النسبة نفسها بعد توقيعها. وقد تكون بعض هذه المنظمات من المنظمات التي تعارض الاتفاق، أو انها تجد ان الاتفاق وما نتج عنه لا يلبي طموحاتها في حق المواطنة والديمقراطية. هذا ولم تشر إلا نسبة قليلة جداً من المنظمات الى انها تعاني من مشاكل إدارية أو مشاكل في تخطيط البرامج.

وتبين لدى دراسة العلاقة بين تاريخ تأسيس المنظمة غير الحكومية والصعوبات المالية والسياسية التي واجهتها، ان المنظمات التي تأسست ما بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٨٧ هي أكثر المنظمات تعرضاً للأزمات المالية. يلي ذلك المنظمات التي تأسست خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٣. وكانت أقل المنظمات تعرضاً للأزمات المالية تلك التي تأسست قبل عام ١٩٦٧. وقد يعود ذلك الى ان معظم هذه المنظمات تمتلك برامج إنتاجية لدعم أنشطتها. وقد يكون من المفيد دراسة أثر التمويل الخارجي على عملية التنمية وأثره كذلك على التغيرات الاجتماعية والثقافية من مفاهيم وأعراف وقيم، ومدى مساهمته في تغيير اتجاهات وأهداف وأنشطة المنظمات غير الحكومية وبالتالي في إحداث تحولات اجتماعية. أما بالنسبة للعامل السياسي، فقد لوحظ عدم وجود فوارق تذكر بين المنظمات.

وقد تم تحديد عدد من المؤشرات كعوامل سياسية تؤثر في ممارسة الفرد لحقه في المواطنة عبر المنظمة التي ينشط من خلالها. وهذه المؤشرات هي: حق الانتظام السياسي، وحرية الصحافة والتعبير عن الرأي، وحق تشكيل المنظمات وحق الاجتماع، وحق تشكيل الأحزاب. وذلك لأن ممارسة النشاط السياسي والنقابي تتطلب توفر حق الانتظام والاجتماع وتشكيل الأحزاب. كما وأن القبول بمبدأ المحاسبة والمساءلة يتطلب توفر إمكانية الحصول على المعلومات لمن يريد، والقدرة على نقد كل من يسيء استخدام صلاحياته بشكل مباشر عبر الأجهزة القضائية أو بشكل غير مباشر عبر وسائل الإعلام المختلفة. وهذا يتطلب توفر حرية الاجتماع والتعبير عن الرأي. وقد تمت مقارنة موقف الأفراد في المنظمات المشمولة في عينة البحث من القضايا ذات العلاقة كحرية الرأي وحق الانتظام وحرية الصحافة وحق تشكيل المنظمات والاجتماع، وحق تشكيل الأحزاب، وذلك قبل وبعد اتفاق أوسلو.

ولدى دراسة موقف الأفراد من القضايا السابقة نجد أن عدداً منهم قد رفض الإجابة عن هذه الأسئلة وتراوح نسبتهما ما بين (١٠,٨ في المائة و ١٨,٤ في المائة)، وهم من الجمعيات الخيرية. ولا غرابة في ذلك، فقد كان العمل السياسي محظوراً على هذه المؤسسات، وبعضها ما زال يتعامل على ذلك الأساس. أما بالنسبة لباقي أفراد العينة، فيتضح عموماً حدوث تحسن ملحوظ على توفر الحريات بعد توقيع الاتفاق عما كان قبله. ومع ذلك، فالوضع ليس بالأفضل، فقد وقع تغيير طفيف بالنسبة لحرية الرأي (٣ في المائة) فقط، كذلك الأمر بالنسبة لحرية الصحافة حيث أن التغيير الحادث كان بنسبة ٦,١ في المائة. وقد اعتبرت ٥٠,٨ في المائة من العينة أن حرية الصحافة بعد توقيع اتفاق أوسلو متوسطة، مقابل ١٨,٥ في المائة قبل توقيع الاتفاق، وهذا تغير لا بأس به. أما بالنسبة لممارسة حق الانتخاب وتشكيل المنظمات والأحزاب، فكان التغيير جيداً نسبياً وتراوح ما بين ٣٢,٣ في المائة و ٤٦,٩ في المائة. وفيما يتعلق بمن اعتبروا أن الوضع متوسط فقد ازدادت نسبتهم أيضاً، وهناك فارق كبير بين من اعتبر أن الوضع سيئ قبل الاتفاق وبعده وتراوح ما بين ٤٥,٣ في المائة و ٥٢,٣ في المائة. وهذا مؤشر جيد على حدوث تحسن نسبي في هذه المجالات.

الجدول ١٦ - المنظمات غير الحكومية والمواطنة قبل اتفاق أوسلو: مؤشرات مختارة

مؤشرات المواطنة	جيد	متوسط	سيء	امتنعت عن الإجابة
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
حرية الرأي	٢٠,٠	٣٦,٩	٣٠,٨	١٢,٣
حق الانتخاب	١٦,٩	١٢,٣	٥٦,٩	١٣,٨
حرية الصحافة	١٠,٨	١٨,٥	٥٣,٨	١٦,٩
حق تشكيل المنظمات والاجتماع	١٢,٣	٩,٢	٦١,٥	١٦,٩
حق تشكيل الأحزاب	١٥,٤	٧,٧	٦٠,٠	١٦,٩

الجدول ١٧ - المنظمات غير الحكومية والمواطنة بعد اتفاق أوسلو: مؤشرات مختارة

مؤشرات المواطنة	جيد	متوسط	سيء	امتنعت عن الإجابة
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
حرية الرأي	٢٣,٠	٥٥,٤	١٠,٨	١٠,٨
حق الانتخاب	٥٥,٤	٢٤,٦	٦,٢	١٣,٨
حرية الصحافة	١٦,٩	٥٠,٨	١٨,٥	١٣,٨
حق تشكيل المنظمات والاجتماع	٤٤,٦	٣٠,٨	٩,٢	١٥,٤
حق تشكيل الأحزاب	٥٢,٣	٢٣,١	٦,٢	١٨,٤

خامساً - الخلاصة والاستنتاجات والتوصيات

تتركز غالبية المنظمات غير الحكومية في وسط الضفة الغربية، وينخفض عددها في قطاع غزة عما هو في الضفة الغربية. كما ينخفض عدد هذه المنظمات وبشكل ملحوظ كلما اتجهنا شمالاً أو جنوباً، حيث تفتقر قرى ومحافظات جنوب الخليل وقرى ومحافظات جنين لمثل هذه المنظمات، مع أنها بأمس الحاجة لخدماتها. كما أن معظم المنظمات التي تأسست بعد اتفاق أوسلو هي في الضفة الغربية.

وأدت المنظمات الأهلية الفلسطينية دوراً هاماً في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وتنوعت أهدافها وخدماتها بحيث أصبحت بديلاً عن الدولة في علاقتها مع المجتمع والفرد الفلسطيني. وعلى الرغم من عددها الكبير ومن علاقاتها التنافسية، إلا أنها كانت قادرة على تنظيم نفسها في اتحادات واسعة وأن تقبل بوجود بعضها البعض. وقد ساهم ذلك في جعل التعددية السياسية والفكرية كاحدى السمات المميزة للشعب الفلسطيني.

كما أدت المراكز والمؤسسات المهنية المتخصصة دوراً هاماً في مساعدة المنظمات الجماهيرية على بلورة أهدافها وأساليب عملها. وكان لتشكيل الاتحادات التي تضم المنظمات المختلفة التي تعمل في ذات المجال دوراً في تنسيق الجهود وتبادل الخبرات بين هذه المنظمات.

وتختلف جهات تسجيل المنظمات غير الحكومية تبعاً لتاريخ تأسيسها. وتدعو الحاجة إلى توحيد جهة التسجيل من أجل تسهيل وتوحيد الإجراءات المتبعة لإنشائها، مما يساعد في ترغيب الناس في العمل التطوعي، ويمكنهم من ممارسة حقهم في الانتظام والتجمع.

وتتنوع أهداف وبرامج المنظمات غير الحكومية وتتجه غالبيتها إلى تنفيذ برامج ذات علاقة بالتنمية المجتمعية. وتتناول هذه البرامج في الغالب الخدمات التعليمية والصحية، وحقوق الإنسان، وتتناول نسبة قليلة منها المواطنة والديمقراطية وتعزيز النوع الاجتماعي. ولوحظ أن التوجهات العامة هي السيطرة على أهداف ونشاطات هذه المنظمات، فما زالت نشاطاتها بعيدة عن التخصص، مما أدى إلى ضعف البرامج الموجهة لاحتياجات الفئات المختلفة وبشكل خاص الأطفال والشباب.

وتعتمد غالبية المنظمات الأهلية على المساعدات المحلية والخارجية في تنفيذ برامجها، وقليلة هي التي أوجدت برامج ذات أهداف ربحية أو مدرة للدخل يمكن من خلالها تغطية تكاليف البرامج الأخرى. ويلاحظ أن المنظمات غير الحكومية التي تأسست قبل عام ١٩٨٧ كانت تعتمد في تمويلها على مصادر ذاتية ومحلية، في حين ازداد اعتماد المنظمات التي أسست بعد عام ١٩٩٢ على الدعم الخارجي. هذا وقد كان لتوقيع اتفاق أوسلو تأثير على مصادر التمويل لهذه المنظمات، وهذا من شأنه تهديد أهداف المنظمة واستمرارها ومستقبلها.

وتتجه معظم المنظمات غير الحكومية الفلسطينية إلى بلورة علاقة إيجابية مع السلطة الوطنية الفلسطينية. ويشارك عدد كبير من هذه المنظمات في ورشات العمل التي تعقدها السلطة أو التي ينظمها القطاع الخاص. كذلك فإن بعض تلك المنظمات تتعاقد مع السلطة على تقديم بعض الخدمات للجمهور، وتحرص على إقامة حوار إيجابي معها. واستمرار هذا التعاون والتنسيق والتشاور ما بين المنظمات غير الحكومية ومؤسسات السلطة الفلسطينية أمر هام من أجل تطوير الخدمات المقدمة للفئات المجتمعية المختلفة. ومن أجل استمرار هذه العلاقة لا بد من وضع قوانين وتشريعات تنظم العلاقة بينهما استناداً إلى مبدأ الشراكة الكاملة بين السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة والمنظمات الأهلية من جهة أخرى، وعلى أساس حق الأفراد والمنظمات في الانتساب إلى عضوية هذه المؤسسات والاعتراف بدورها في عملية التنمية.

وتقوم شبكة المنظمات الأهلية بدور رائد في المساهمة بمناقشة مشاريع القوانين مع المنظمات العاملة في إطارها ومع المجلس التشريعي وفي اقتراح نصوص بديلة. ويقوم كل من الملتقى المدني والملتقى الفكري ومركز البحوث والدراسات في نابلس بجهود كبيرة في مجال إثارة العديد من القضايا ذات العلاقة بقضايا المواطنة. إلا أن غالبية المنظمات غير الحكومية تلتزم الحياد تجاه هذه القضايا، كما أنها لم تساهم بفعالية في انتخابات المجلس التشريعي وحرمت نفسها وجماهيرها من التفاعل مع أهم حدث فلسطيني له تأثير على مجمل الوضع وعلى مستقبل الأجيال.

ولم تتفاعل غالبية المنظمات غير الحكومية مع المتغير السياسي المتمثل في اتفاق أوسلو، ولم تشر إلى أنها تأثرت بوجود خطة إنمائية فلسطينية، ولم تستمد أهدافها من هذه الخطة. هذا بالإضافة إلى ضعف في اتباع الأساليب العلمية في قياس الاحتياجات الفعلية للجمهور المستهدف. ويدعو الأمر إلى قيام هذه المنظمات بإعادة صياغة أهدافها بما يتناسب والاحتياجات الفعلية للجمهور المستهدف وتحديد هذا الجمهور، كما يدعو إلى مراعاتها لقرارات وتوصيات المؤتمرات الدولية ذات العلاقة.

ويتم تحديد الهيئات القيادية لمعظم المنظمات غير الحكومية عن طريق التزكية أو التعيين. وقلة هي التي أجرت انتخابات لهيئاتها، وذلك على الرغم من أن كافة المنظمات تطالب بتعزيز الديمقراطية وتحدث عن أهمية المساءلة والشفافية في العلاقة مع السلطة. فهي لا تطبق ذلك على نفسها. وهذا ما أفقدها شعبيتها وقدرتها على التأثير على أوساط الجماهير وعلى السياسات العامة، وأفقدها مصداقية دعوتها للديمقراطية.

وبهدف استعادة هذه المنظمات لدورها لا بد من العمل أساساً على زيادة تفاعلها مع الأحداث الجارية، وزيادة اقترابها من الجماهير، وإعادة الاعتبار للوائح الداخلية، وتفعيل دور أعضائها. ولا بد كذلك من إجراء دراسة جادة للبرامج التي تقدمها هذه المنظمات ومدى ملاءمتها للمتغيرات

الجديدة كوجود سلطة وطنية تقوم بتقديم الخدمات المطلوبة. ولا بد من زيادة مشاركة النساء في قوة العمل الأمر الذي يتطلب التنوع والتخصص في تقديم الخدمات.

ومن الضروري استكمال البحث لدراسة مرحلة ما بعد السلام وما هو دور المنظمات غير الحكومية لتعزيز وترسيخ مفهوم المواطنة من منظور النوع الاجتماعي عند تشكيل الدولة المستقلة. وفي ظل المرحلة السياسية الانتقالية التي يمر بها الشعب الفلسطيني، يجب دراسة مدى تأثير ذلك على البنية الفوقية ومؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك طبيعة علاقة المنظمات غير الحكومية بالسلطة الفلسطينية. وذلك للاختيار ما بين علاقة تصادمية أو علاقة تعاون وتكامل بهدف النهوض بالمرأة نحو المساواة مع الرجل لممارسة حقوق وواجبات المواطنة بكاملها، وضمان تكافؤ الفرص وتعزيز الحقوق السياسية والمدنية. ويتعين كذلك إجراء دراسة جدية لحقبة ما بعد الدعم المالي الخارجي للمنظمات غير الحكومية وإعادة النظر في أهداف تلك المنظمات وبرامجها وأنشطتها لتواكب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعولمة.

المراجع

- ١- نبيل صالح، "ما هي المواطنة" سلسلة مبادئ الديمقراطية، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ١٩٩٤.
- ٢- عزمي بشارة، "مساهمة في نقد المجتمع المدني"، سلسلة دراسات وأبحاث، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ١٩٩٦.
- ٣- "توثيق الانتخابات الفلسطينية لعام ١٩٩٦ من منظور نسوي، نتائج انتخابات الرئيس والمجلس"، مركز القدس للنساء، تموز/يوليو ١٩٩٦.
- ٤- هدى بدران، "نموذج لخطة عمل وطنية للدول العربية يتضمن رؤية للمساواة بين المرأة والرجل في الألفية المقبلة".
- ٥- عبد الهادي عزت، "المنظمات الأهلية الفلسطينية وإدارة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية"، شؤون تنمية، المجلد السادس، العددان الثالث والرابع، خريف ١٩٩٧.
- ٦- زياد أبو عمرو، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين" سلسلة مداخلات وأوراق نقدية، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.
- ٧- "دور المنظمات غير الحكومية في التنمية"، الإدارة العامة للدراسات والبحوث، وزارة الشؤون، تموز/يوليو ١٩٩٦.
- ٨- "المنظمات غير الحكومية والسلطة"، الإدارة العامة للدراسات والمعلومات، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.
- ٩- عبد الله الحوراني، "الجمعيات الأهلية والتنمية"، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.
- ١٠- نبيل صالح، "سيادة القانون"، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ١٩٩٥.
- ١١- نبيل صالح، "فصل السلطات"، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ١٩٩٥.

- ١٢- نبيل صالح، "الحريات المدنية"، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ١٩٩٦.
- ١٣- نبيل صالح، "مبدأ الانتخابات وتطبيقاته"، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ١٩٩٦.
- ١٤- نبيل صالح، "العمل النقابي"، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ١٩٩٧.
- ١٥- نبيل صالح، "حرية التعبير"، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، ١٩٩٦.
- ١٦- "تمويل التنمية في فلسطين"، سلسلة التخطيط من أجل التنمية، تحرير نادر عزت سعيد ونوران نصيف، العدد الثاني، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.
- ١٧- "المرأة الفلسطينية والتنمية"، سلسلة التخطيط من أجل التنمية، تحرير نادر عزت سعيد ونوران نصيف، العدد الثالث، أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.
- ١٨- "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

المرفق

استمارة بحث أدوار المؤسسات الأهلية في تعزيز مفهوم المواطنة والنوع الاجتماعي قبل وبعد اتفاقية أوسلو

الافتتاحية: نشكركم على موافقتكم للمشاركة معنا في إجراء البحث لنحدد التغيرات التي طرأت على سياسات وبرامج المؤسسات الأهلية بفلسطين قبل وبعد اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية

أولاً: بيانات أساسية عن المؤسسة:

اسم المؤسسة:

عنوانها:

سنة التأسيس: 19

المؤسسة مسجلة لدى: 1. وزارة الشؤون الاجتماعية () 2. وزارة الداخلية () 3. أخرى تذكر..... ()

اسم مقدم البيانات:

وظيفته بالمؤسسة:

تاريخ إعطاء البيانات:

س1: هل تعتقد أن عملية تسجيل المؤسسة هدفها:

1. تنظيم عمل المؤسسات () 2. تنسيق وتعاون بين جهات مماثلة ()

3. المراقبة المالية () 4. مراقبة عمل المؤسسات ()

س2: هل مؤسستكم منضوية تحت أي اتحاد مؤسسات:

1. نعم () يذكر اسم الاتحاد

2. لا ()

س3: هل يوجد بالمؤسسة هذه الأجهزة: (إذا كان برجاء إعطاء عدد الأعضاء بالنوع الاجتماعي والدور الأساسي)

عدد الأعضاء			لا يوجد (2)	يوجد (1)	الأجهزة
جملة	إناث	ذكور			
-	-	-	()	()	1. لجنة تنفيذية
--	--	--	()	()	2. مجلس أمناء
-	-	-	()	()	3. مجلس/ جهة إدارية
---	---	---	()	()	4. هيئة عامة
-	-	-	()	()	5. جهاز وظيفي
-	-	-	()	()	6. لجنة استشارية

س4: أي من هذه الأجهزة لها الدور القيادي في تحديد سياسات المؤسسة؟

- ☐ 1. لجنة تنفيذية () 2. مجلس أمناء () 3. مجلس/ جهة إدارية ()
4. هيئة عامة () 5. جهاز وظيفي () 6. لجنة استشارية ()

س5: أي من هذه الأجهزة لها الدور القيادي في تحديد برامج وخطط المؤسسة؟

- ☐ 1. لجنة تنفيذية () 2. مجلس أمناء () 3. مجلس/ جهة إدارية ()
4. هيئة عامة () 5. جهاز وظيفي () 6. لجنة استشارية ()
(في حالة تواجد مجلس أمناء أو مجلس/ جهة إدارية يسأل س6 وغير ذلك ينتقل إلى س9)

س6: هل يوجد فترة محددة لعمل أعضاء (مجلس الأمناء/ مجلس/ جهة إدارية)؟

- ☐ 1. يوجد () س7
1. لا يوجد ()

☐ س7: ما هي الفترة؟ عام

س8: كيف يتم اختيار الأعضاء؟

- ☐ 1. بالانتخاب () 2. بالتزكية () 3. أخرى تذكر
(في حالة تواجد هيئة عامة يسأل س9 وغير ذلك ينتقل إلى س12)

س9: كيف يتم تجديد عضوية الهيئة العامة؟

- ☐ 1. تجدد تلقائيا () 2. تجدد مقابل رسوم ()

س10: هل تقوم الهيئة العامة بانتخاب الهيئة القيادية؟

- ☐ 1. نعم () 2. لا () 7. أخرى تذكر

س11: هل الهيئة العامة مفتوحة لقبول أعضاء جدد؟

- ☐ 1. مفتوحة () 2. غير مفتوحة ()
(في حالة تواجد لجنة تنفيذية يسأل س12 وغير ذلك ينتقل إلى س21)

س12: هل يوجد فترة محددة لعمل أعضاء اللجنة التنفيذية؟

- ☐ 1. يوجد () ما هي هذه الفترة؟ عام
☐ 2. لا يوجد ()

س13: هل يتم تشكيل اللجنة التنفيذية بالانتخاب أم بالتعيين؟

1. بالانتخاب () 2. بالتعيين () ☐

ثانياً: الأهداف العامة للمؤسسة وفق ما ورد في نظامها أو برنامج عملها الأساسي:

س21: ما هي الأهداف الحالية للمؤسسة؟

- ☐
☐
☐

س22: هل حدث تعديل على هذه الأهداف بعد اتفاقية أوسلو؟

1. تغيرت () انتقل إلى س 23
2. لم تتغير () انتقل إلى س 31 ☐

س23: ما هي التغيرات الأساسية في أهداف المؤسسة بعد اتفاقية أوسلو؟

- ☐
☐
☐

ثالثاً: البرامج والأنشطة

س31: هل تقوم المؤسسة حالياً ببرامج وأنشطة في مجال:

2. لا	1. نعم	
()	()	تقديم خدمات مباشرة للجمهور؟
()	()	تقديم برامج تدريبية/ علمية؟
()	()	تقديم برامج تنقيفية ورفع الوعي؟
()	()	تقديم استشارات قانونية/ اجتماعية/ اقتصادية؟
()	()	تشبيك على المستوى الوطني/ الدولي؟
()	()	توثيق حالات وانتهاكات؟
()	()	ضغط ودفاع داخل الوطن؟
()	()	ضغط ودفاع على المستوى الدولي؟

(في حالة تقديم خدمات مباشرة للجمهور يسأل س32 وغير ذلك ينتقل إلى س41)

س32: ما هي نوع الخدمات المقدمة للجمهور؟ وكم عدد المستفيدين/ات منها خلال هذا العام؟

الخدمات	عدد المستفيدين	عدد المستفيدات	جملة
1. خدمات صحية ()			
2. خدمات إقراضية ()			
3. خدمات قانونية ()			
4. أخرى تذكر			

س33: ما هي الفئات العمرية المستهدفة من هذه الخدمات؟

1. أطفال () ☐
2. شباب ()
3. بالغون ()
4. مسنون ()
5. جميع الأعمار ()

س34: ما هي الفئات المجتمعية المستهدفة من هذه الخدمات؟

1. محدودي الدخل () ☐
2. المتسربون من التعليم ()
3. ذات الاحتياجات الخاصة ()
4. المتزوجون ()
5. المعرضون للانتهاك والعنف ()
6. أخرى تذكر ()
7. جميع الفئات ()

(في حالة تقديم برامج تدريبية/ تعليمية يسأل س41 وغير ذلك ينتقل إلى س44)

رابعاً: معلومات عن التدريب:

س41: ما هي مجالات التدريب/ التعليم التي قدمتها المؤسسة خلال عام 1998 وعددها ومدتها وعدد المستفيدين/ات منها؟

المجال	عددها	مدتها	عدد المستفيدين	عدد المستفيدات	جملة

(في حالة تقديم برامج تثقيفية ورفع الوعي يسأل س42 وغير ذلك ينتقل إلى س61)

س42: ما هي الفئات العمرية المستهدفة من التعليم (التدريب)؟

1. أقل من 15 سنة ()
2. من 15 - 24 سنة ()
3. من 25 - 59 سنة ()
4. من 60 فأكثر ()
5. أخرى تذكر ()
6. لا يوجد تحديد ()

☐

س43: ما هي الفئات المجتمعية المستهدفة من التدريب (التعليم)؟

1. محدودي الدخل ()
2. المتسربون من التعليم ()
3. ذات الاحتياجات الخاصة ()
4. المتزوجون ()
5. المعرضون للانتهاك والعنف ()
6. أخرى تذكر ()
7. جميع الفئات ()

☐

س44: كم عدد المدربين/ات المشتركين/ات في أنشطة هذا العام؟

1. مدربون مدرب
2. مدربات مدربة
- جملة

س45: كيف يتم اختيار الفئة المستهدفة للتدريب؟

1. إعلان في الصحف ()
2. من خلال المؤسسات ()
3. اتصال مع لجان أو اتحادات مجتمعية ()

☐

س46: ما هي الجهة (الجهات) الممولة لهذه التدريبات؟

1. تمويل محلي () تذكر الجهة
2. تمويل من الرسوم () تذكر الجهة
3. تمويل من جهات دولية () تذكر الجهة
4. تمويل من حكومات أجنبية () تذكر الجهة
5. تمويل ذاتي من المؤسسة ()

☐

خامساً: بيانات عن التثقيف ورفع الوعي:

س51: ما هي مجالات التثقيف ورفع الوعي التي تقوم بها المؤسسة؟ وأين نطاقها الجغرافي؟ وعدد المستفيدين/ات منها؟

المجال	النطاق الجغرافي						عدد المستفيدين	عدد المستفيدات	جملة
	مخيم	ريف	حضر	الضفة	غزة				
	()	()	()	()	()				
	()	()	()	()	()				
	()	()	()	()	()				
	()	()	()	()	()				
	()	()	()	()	()				
	()	()	()	()	()				

س52: ما هي الفئات المجتمعية المستهدفة من التثقيف ورفع الوعي؟

1. محدودي الدخل ()
2. متوسطي الدخل ()
3. ذات الاحتياجات الخاصة ()
4. جميع الفئات ()
5. أخرى تذكر ()

سادساً: التغيير في البرامج والأنشطة:

س61: هل حدث أي تغييرات في برامج أو أنشطة المؤسسة منذ اتفاقية أو سلو؟

☐

1. حدث تغيير () س62
2. لم يحدث تغيير () س63

س62: ما هي التغييرات الأساسية في البرامج والأنشطة بعد أو سلو؟

☐☐☐

س63: هل غالباً ما يتم تغيير أو إضافة برامج أو أنشطة المؤسسة بناء على:

1. قرارات مجلس الأمناء/ مجلس/ جهة إدارية/ لجنة تنفيذية؟ ()
2. أو نتيجة للتقييم الدوري وتحديد الاحتياجات؟ ()
3. أو حسب التمويل المتوفر؟ ()
4. أو عن طريق أسلوب آخر؟ يذكر ()

سابعا: بيانات عن أنشطة أخرى:

س71: ما هي الوسائل التي تستخدمها المؤسسة في الإعلام والتعريف عن أنشطتها وبرامجها؟

- ☐ 1. لا يوجد () 2. عن طريق نشرات ()
3. عن طريق نشرة دورية () 4. عن طريق شبكة الانترنت ()
5. أخرى تذكر ()

س72: ما هي أبرز الأنشطة المحلية التي شاركت فيها المؤسسة خلال عام 1998؟

- ☐ 1. لم تشارك () س75
2. شاركت في: () تذكر

س73: هل هذا النشاط تتبناه المؤسسة في برامجها؟

- ☐ 1. نعم () 2. لا ()

س74: هل شاركت المؤسسة في:

- ☐ 1. الإعداد؟ () 2. أو الحضور؟ ()
3. أو تقديم ورقة عمل؟ () 4. أو أخرى تذكر ()

س75: ما هي أبرز الأنشطة الدولية التي شاركت فيها المؤسسة خلال عامي 1997 و 1998؟

- ☐ 1. لم تشارك () س78
2. شاركت في: () تذكر

س76: هل هذا النشاط تتبناه المؤسسة في برامجها؟

1. نعم () 2. لا ()

س77: هل شاركت المؤسسة في:

- ☐ 1. الإعداد؟ () 2. أو الحضور؟ ()
3. أو تقديم ورقة عمل؟ () 4. أو أخرى تذكر ()

س78: ما هي الخبرات والمهارات المتوفرة في المؤسسة والتي يمكن أن تفيد مؤسسات أخرى؟

1. لا يوجد ()
2. مهارات التشبيك ()
3. مهارات الدفاع والضغط ()
4. مهارات إجراء وتحليل أبحاث ()
5. مهارات التوثيق ()
6. مهارات الحفاظ على البيئة ()
7. التنقيف حول حقوق الإنسان ()
8. مهارات التطوير أو التنظيم المؤسسي ()
- صفر - أخرى تذكر ()

ثامناً: المواطنة والديموقراطية:

س81: من أهم الفعاليات التي قمتم بتنفيذها لديكم لترسيخ مفهوم المواطنة خلال ال 12 شهراً الأخيرة:

- | 2-لا | 1-نعم | |
|------|-------|---|
| () | () | 1. دعم قانون لتعليم الديموقراطية في المدارس والجامعات |
| () | () | 2. إقامة ورش عمل لتعليم الديموقراطية في المدارس |
| () | () | 3. إصدار ملصقات مستمرة في الأماكن العامة |
| () | () | 4. تنفيذ برامج تليفزيونية دائمة حول المواطنة والديموقراطية والنوع الاجتماعي |
| () | () | 5. تعليم احترام القانون |
| () | () | 6. تشجيع المساءلة |
| () | () | 7. تشجيع المشاركة في الانتخابات |
| () | () | 8. دعم حقوق المرأة والطفل |
| () | () | 9. مناقشة مشاريع القوانين مع المنظمات الأخرى وأعضاء المجلس التشريعي |
| () | () | 10. أخرى تذكر |

س82: بهدف تعزيز مفهوم النوع الاجتماعي وربطه بالمواطنة في المجال السياسي، هل قامت المؤسسة خلال انتخابات المجلس التشريعي بالنشاطات التالية:

- | 2 - لا | 1- نعم | |
|--------|--------|---|
| () | () | 1. عقد لقاءات للمرشحات مع الجمهور |
| () | () | 2. عقد ورش لتشجيع النساء على المشاركة في عملية الانتخابات |
| () | () | 3. إصدار ملصقات، نشرات، كتيبات تشجع على انتخاب النساء |
| () | () | 4. التطوع في دعم الحملة الانتخابية للمرشحات |
| () | () | 5. المساعدة في تمويل الحملات الانتخابية للمرشحات |

6. توثيق عملية الانتخابات () ()
7. تدريب حول الحقوق والواجبات للمواطنين () ()
8. تدريب حول سبل حل الصراع بطرق سلمية، حوارات، لقاءات، التفاوض () ()
9. دعم حق الإنسان في المواطنة من خلال المشاركة في نشاطات مثل (سحب هويات المقدسيين) () ()

س 83: بهدف تعزيز مفهوم المواطنة في المجال الاجتماعي تقوم المؤسسة:

- 1- نعم 2- لا
1. بتشجيع العمل التطوعي؟ () ()
2. ببناء علاقات اجتماعية للمجتمع من خلال زيارات مثل (مساعدة المحتاجين، كبار السن، المعاقين، حملات ضد المخدرات)؟ () ()
3. بتثقيف وتشكيل مجموعات للمحافظة على البيئة () ()
4. بمساعدة الأفراد في البحث عن فرص عمل () ()
5. بمساعدة الأفراد في ممارسة حقهم/ن في التعليم والحصول على الخدمات الصحية () ()
6. غير ذلك/ ما هي؟ () ()

س 84: هل كانت المؤسسة خلال تنفيذ برامجها تعطي عناية خاصة بالنساء

أ: نعم ب: لا

س 85: إذا كان الجواب بنعم فقد تم ذلك من خلال:

1. إشراكهم في عملية التخطيط ☐
2. إشراكهم في تنفيذ البرامج بشكل طوعي ☐
3. إشراكهم في تنفيذ البرامج مقابل أجر ☐
4. إشراكهم في الوفود التي تمثل المؤسسة في المناسبات الرسمية (مؤتمرات، ندوات) ☐
5. غير ذلك/ أذكر، أنكري ☐

س 86: هل يتم إشراك العاملات والعاملين في المؤسسة بالبرامج التدريبية:

أ: نعم ب: لا

س 87: التسهيلات المتاحة للعاملات والعاملين في المؤسسة لتشجيع مشاركتهن/م في التدريب هي:

1. اعتبار أيام التدريب ضمن الدوام الرسمي ☐
2. تغطية رسوم الاشتراك في التدريب
3. غير ذلك (حدد)

تاسعاً: المواطنة حقوق وواجبات:

س 91: في رأيكم هل علاقة مؤسساتكم بمؤسسات السلطة علاقة تكاملية أم علاقة تنافسية؟

- 1- تكاملية () 2- تنافسية ()

س 92: هل يوجد تعاون مشترك بين مؤسساتكم ومؤسسات السلطة؟

1- يوجد () س86

2- لا يوجد () س87

س93: كيف يتم هذا التعاون؟

1. بالمشاركة في ورش العمل ()
2. بالتعاقد على تنفيذ برامج ()
3. بالحوار حول السياسات والبرامج ()
4. بغير ذلك يذكر ()

س94: كيف تقيم تجربة الحياة الديمقراطية قبل مجيء السلطة من حيث:

سبيئ	متوسط	جيد	
()	()	()	1. حرية التعبير عن الرأي
()	()	()	2. حرية الانتماء للأحزاب
()	()	()	3. حرية الصحافة
()	()	()	4. حق التنظيم (التجمع)
()	()	()	5. تشكيل الأحزاب

س95: كيف تقيم تجربة الحياة الديمقراطية بعد مجيء السلطة من حيث:

سبيئ	متوسط	جيد	
()	()	()	1. حرية التعبير عن الرأي
()	()	()	2. حرية الانتماء للأحزاب
()	()	()	3. حرية الصحافة
()	()	()	4. حق التنظيم (التجمع)
()	()	()	5. تشكيل الأحزاب

عاشراً: استمرارية المؤسسة وعلاقة ذلك بالتمويل:

س101: يتم تمويل المشاريع والبرامج من خلال:



ج: الجمع بينهما

أ: مصادر محلية ب: مصادر خارجية

س102: إذا كانت محلية فهم من مصادر:

☐

أ: محلية
ب: غير حكومي

س103: الدعم المقدم:

☐

أ: نقدي
ب: عيني
ج: الجمع بينهما

س104: إذا كان الدعم المقدم من مصادر خارجية:

☐

1. حكومي
2. غير حكومي

☐

س 105: 1. نقدي
2. عيني
3. الاثنين معاً

س106: هل تقوم الجهة الداعمة بعملية التقييم للمشاريع المدعومة:

أ: نعم
ب: لا

س107: إذا كان الجواب نعم فإن ذلك يتم عن طريق:

- | 1- نعم | 2- لا |
|--------|-------|
| () | () |
| () | () |
| () | () |
| () | () |
| () | () |
1. التقارير الدورية
 2. زيارة الخبراء
 3. التدقيق المالي
 4. الجمع بينهم
 5. غير ذلك/ ما هي

س108: هل حدث أي تغير على مصادر التمويل خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة:

أ: نعم
ب: لا

س109: أثرت هذه المتغيرات على:

☐

1. الأهداف والبرامج
2. الفئة المستهدفة
3. الاثنين معاً

حادي عشر: المعوقات التي واجهت المؤسسة:

س111: من أبرز المعوقات التي واجهت المؤسسة خلال الأعوام 1990-1993:

☐

1. مالية
2. إدارية
3. برنامجية
4. سياسية
5. مجتمعية
6. غير ذلك/ ما هي

س112: من أبرز المعوقات التي واجهت المؤسسة خلال الأعوام 1994-1998:



1. مالية
2. إدارية
3. برنامجية
4. سياسية
5. مجتمعية
6. غير ذلك/ ما هي